جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس

كـلية العلوم الاقتصـادية والتجـارية وعلوم التسـيير



القسم: العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي: .....

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاسبة قطاعية 2

(قطاع البنوك)

موجهة للطلبة سنة ثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق

السداسي الثالث

إعداد د. ناصري إيمان

الرتبة: أستاذة محاضرة – ب–

السنة الجامعية:2025 –2026

تقديم المطبوعة

تعد محاسبة البنوك فرعا متخصصا من فروع المحاسبة القطاعية يهدف إلى تسجيل ومعالجة وتحليل العمليات المالية والمصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، ونظرا لخصوصية النشاط البنكي الذي يقوم على تجميع الموارد المالية من خلال الودائع وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات مالية متنوعة، فقد أنشأ نظام خاص يراعي طبيعة هذه العمليات.

كما تكتسي محاسبة البنوك أهمية كبيرة باعتبارها أداة رئيسية لضمان الشفافية والمصداقية في عرض النتائج المالية، كما تمثل وسيلة فعالة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالسيولة، المخاطر، الربحية. كما أنها تعتبر منطلقا لتطبيق القوانين والأنظمة المصرفية.

من خلال ما سبق جاءت هذه المطبوعة لتزويد الطلبة وكذا المهتمين بالمجال بمعرفة منهجية حول كيفية تسجيل ومعالجة العمليات المصرفية وفهم خصوصيات الحسابات الجاري، الودائع، الائتمان، الخصم...إلخ. بالإضافة إلى التعرف على التقارير المالية التي تصدرها البنوك. وبذلك تعتبر مرجعا مبسطا يساعد على الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي في محاسبة البنوك.

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحات
مقدمة عامة	01
المحاضرة الأولى: عموميات حول الجهاز المصرفي **تمهيد** **أولا: تعريف الجهاز البنكي وخصائصه** **ثانيا: مكونات الجهاز البنكي**	06 – 02
المحاضرة الثانية: ماهية البنوك **تمهيد** **أولا: تعريف البنوك وخصائصها** **ثانيا: أنواع البنوك واقسام البنوك** **ثالثا: وظائف البنوك**	14 – 07
المحاضرة الثالثة: محاسبة البنوك **تمهيد** **أولا: تعريف محاسبة البنوك** **ثانيا: مبادئ وفروض محاسبة البنوك** **ثالثا: وثائق وسجلات محاسبة البنوك**	18 – 15
المحاضرة الرابعة: النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري **تمهيد** **أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري** **ثانيا: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري** **ثالثا: مدونة الحسابات وقواعد سيرها**	25 – 19
المحاضرة الخامسة: قسم الودائع **تمهيد** **أولا: تعريف الودائع** **ثانيا: أنواع الودائع**	30 – 26

ثالثا: المعالجة المحاسبية للودائع	
المحاضرة السادسة: قسم الحسابات الجارية **تمهيد** **أولا: تعريف الحسابات الجارية** **ثانيا: أنواع الحسابات الجارية** **ثالثا: المعالجة المحاسبية لعمليات الخاصة بالحسابات الجارية (الإيداع، السحب والتحويل)**	38 – 31
المحاضرة السابعة: قسم المقاسة **تمهيد** **أولا: تعريف قسم المقاسة** **ثانيا: اعداد كسف المقاصة** **ثالثا: المعالجة المحاسبية لعمليات المقاصة**	44 – 39
المحاضرة الثامنة: قسم الصندوق **تمهيد** **أولا: مفهوم قسم الصندوق (الخزينة)** **ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة**	51 – 45
المحاضرة التاسعة: قسم القروض **تمهيد** **أولا: تعريف وانواع القروض** **ثانيا: اعداد جدول استهلاك القرض** **ثالثا: المعالجة المحاسبية للقروض**	60 – 52
المحاضرة العاشرة: قسم خطابات الضمان **تمهيد** **أولا: التعريف بقسم خطاب الضمان** **ثانيا: المعالجة المحاسبية لخطاب الضمان**	65 – 61
المحاضرة الحادية عشر: قسم الاعتماد المستندي، خطابات الضمان	69 – 66

تمهيد **أولا: التعريف بقسم الاعتماد المستندي** **ثانيا: المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي**	
المحاضرة الثانية عشر: قسم الأوراق التجارية (الجزء الأول: التحصيل) **تمهيد** **أولا: مفهوم الأوراق التجارية وخصائصها** **ثانيا: طرق تحصيل الأوراق التجارية** **ثانيا: المعالجة المحاسبية لتحصيل الأوراق التجارية**	75 – 70
المحاضرة الثالثة عشر: قسم الأوراق التجارية (الجزء الثاني: الخصم) **تمهيد** **أولا: تعريف خصم الأوراق التجارية** **ثانيا: المعالجة المحاسبية لخصم الأوراق التجارية**	84 – 76
المحاضرة الرابعة عشر: القوائم المالية **تمهيد** **أولا: تقديم للقوائم المالية** **ثانيا: عرض القوائم المالية**	99 – 85
قائمة المراجع	100
قائمة الملاحق	104

مقدمة عامة:

تطورت المحاسبة عبر التاريخ كنتيجة منطقية لتلبية حاجات ومتطلبات التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في عالم المال والأعمال، ومع زيادة مهام وواجبات المحاسبة، فقد كان من أهم مقومات الارتقاء بها وضمان استمراريتها كعلم اجتماعي هو قدرتها الدائمة على الاستجابة لتلك المتطلبات. تطوراً ً عن ذلك، فقد شهد أيضا ولم يكن العمل المصرفي بطبيعته بعيداً في مجال الخدمات التي يقدمها من حيث تعددها وتنوعها ومزيج متسارعا منتجاتها والتقنية التي يستخدمها، لذلك فقد فرضت هذه التحديات على المحاسبة تقديم إجابات للعديد من المشكلات المصرفية المعاصرة سواء كان في معالجة العمليات المصرفية الحديثة وتطورها من النظم التقليدية إلى النظم الحديثة ومتابعة الاتجاهات الإبداعية في العمل المصرفي الدولي.

لذلك جاء هذا المؤلف كعمل جاد وموفق للتصدي بالدراسة والتحليل المحاسبي لمعالجة كافة أوجه العمليات المصرفية ومنتجاتها المتعددة مما أصبح من الضروري لاسيما في مرحلة التعليم الجامعي للمتخصصين في المحاسبة والعلوم المالية والبنكية من التعمق في دراسة العمليات المصرفية ومعالجاتها المحاسبية ومواجهة المشكلات التي تطرح وتقديم الحلول المناسبة لها.

المحاضرة الأولى: عموميات حول الجهاز البنكي

تمهيد

يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية للنظام المالي والاقتصادي في البلاد، حيث يتولى مهمة تجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات والمشاريع التنموية. وقد عرف هذا الجهاز تطورات هامة منذ الاستقلال، حيث مر بمراحل عدة بدءا من مرحلة الاحتكار غداة الاستقلال، وصولا إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرت منذ التسعينيات مع صدور قانون 1990 للنقد والقرض، الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة والفاعلين الماليين الجدد.

إن تطور الجهاز المصرفي الجزائري يعكس سعي الدولة إلى مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، وتعزيز الشمول المالي، والانتقال نحو اقتصاد متنوع وأكثر انفتاحا بما يساهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار المالي.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف الجهاز البنكي وخصائصه

ثانيا: مكونات الجهاز البنكي

أولا: تعريف الجهاز البنكي وخصائصه

أ. تعريف الجهاز البنكي

يعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموعة من البنوك والتي تعمل تحت اشراف ورقابة البنك المركزي بهدف تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار وتقديم الخدمات المالية. (علي عبد القادر، 2018، صفحة 18)

يرى حسن عبد الله ان الجهاز المصرفي يمثل الأداة الرئيسية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وتنظيم عمليات الائتمان والنقد داخل الاقتصاد الوطني. (حسن عبد الله، 2017، صفحة 40)

الجهاز البنكي هو مجموعة المؤسسات المصرفية التي تعمل في اذار منظم لتجميع المدخرات وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات وتقديم خدمات مالية متنوعة للأفراد والمؤسسات مع الخضوع للقوانين والأنظمة النقدية المعمول بها في الدولة.

ب. خصائصه

- الترابط والتكامل: يعمل بشكل مترابط ومنسق لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي؛
- الخضوع للقوانين والرقابة: يعمل ضمن إطار قانوني صارم وتحت اشراف البنك المركزي لضمان الشفافية وحماية أموال المودعين؛
- الثنائية في الوظائف: يجمع ما بين الوظائف التقليدية (قبول الودائع، منح قروض) ووظائف حديثة (الخدمات الإلكترونية، التمويل الإسلامي...)؛
- الوساطة المالية: يقوم بدور الوسيط بين المودعين والمستثمرين من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها للاستثمار والاستهلاك؛
- الديناميكية والتطور: يتميز بالديناميكية مع التطور التكنولوجي والاقتصادي مثل التحويلات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف؛
- تأثيره في الاستقرار الاقتصادي: يساهم في التحكم في التضخم، سعر الصرف، والنمو الاقتصادي عبر السياسة النقدية. (يسري، 2016، صفحة 120)

ثانيا: مكونات الجهاز البنكي

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من بنية هرمية تُشرف عليها سلطات نقدية ورقابية عليا، وتتفرع عنها عدة أنواع من البنوك والمؤسسات المالية التي تؤدي وظائف متنوعة. يرتكز هيكل هذا الجهاز على قانون النقد والقرض الذي ينظم عمله. (النظام المالي والبنكي، 2025)

السلطات الرقابية والإشرافية

- بنك الجزائر :هو البنك المركزي الذي يُمثّل السلطة العليا المشرفة على شؤون النقد والائتمان. يتولى بنك الجزائر مسؤولية إصدار العملة الوطنية، وتحديد وإدارة السياسة النقدية، ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- مجلس النقد والقرض :هو هيئة تتبع بنك الجزائر، وتتمتع بالسلطة النقدية. من مهامها تحديد الأهداف النقدية، ووضع شروط اعتماد وإنشاء البنوك، وإصدار الأنظمة المتعلقة بالمعايير المصرفية.
- اللجنة المصرفية :هيئة رقابية تهدف إلى مراقبة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بالأحكام التشريعية والتنظيمية. يترأسها محافظ بنك الجزائر وتتمتع بسلطة فرض العقوبات على المخالفات .(بنك الجزائر، 2025)

البنوك والمؤسسات المالية

- البنوك التجارية العمومية :تُعد الركيزة الأساسية للقطاع المصرفي الجزائري وتستحوذ على الحصة الأكبر من الأصول والنشاط. من أبرزها:
  - البنك الوطني الجزائري(BNA)
  - بنك الجزائر الخارجي(BEA)
  - القرض الشعبي الجزائري(CPA)
  - بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)
  - بنك التنمية المحلية(BDL)
  - الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP)
- البنوك التجارية الخاصة :دخلت السوق المصرفية الجزائرية بعد إصلاحات قانون النقد والقرض، وتشمل:
  - بنوك خاصة أجنبية :فروع لبنوك دولية مثل بنك ABC وغلف بنك.
  - بنوك خاصة محلية ومختلطة :مثل بنك البركة الجزائري الذي كان يُعد مؤسسة مختلطة في بداياته.

- المؤسسات المالية الأخرى :بالإضافة إلى البنوك، يشمل الجهاز المصرفي:
  - صناديق ضمان القروض :مثل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)الذي يسهّل حصول الشركات على التمويل.
  - مكاتب التمثيل :لبعض البنوك الدولية الكبيرة.
  - الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية :(ABEF) التي تضم المؤسسات المصرفية والمالية وتعمل على التنسيق بينها .

المؤسسات والأنظمة المساعدة

- بورصة الجزائر :لتمكين تداول الأوراق المالية.
- الجزائر للتسوية :(SATIM) وهي شركة لأتمتة المعاملات بين البنوك والمعاملات المصرفية الإلكترونية .(بنك خليج الجزائر، 2025)

المحاضرة الثانية: مفهوم البنوك

تمهيد

البنك يعد من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا محوريا في تنشيط الاقتصاد وتسيير المعاملات المالية في المجتمع. فهو ليس مجرد مكان لحفظ الأموال، بل يعتبر وسيطا ماليا يساهم في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية. كما يقدم البنك مجموعة مختلفة ومتنوعة من الخدمات مثل الإقراض، تحويل الأموال، تمويل المشاريع، مما يجعله عنصرا أساسيا في الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات.

من خلال ما سبق سيتم التطرق للعناصر التالية:

أولا: تعريف البنوك وخصائصها

ثانيا: أنواع واقسام البنوك

ثالثا: وظائف البنوك

أولا: تعريف البنك

أ. نشأة البنوك

تعتبر صناعة ومهنة الصيرفة من أقدم المهن حيث تعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، وتدرج ظهورها بتتابع العصور، وقد تطورت العملياتً لحاجة كل عصر إلى أن أخذت شكلها وتكوينها الحالي المصرفية خلالها وفقا مع التطور والتكامل في أعمالها وأنشطتها .فقد نشأت هذه الصناعة في المدن الإيطالية حيث بدأت بتبديل العملات الأجنبية بالعملة المحلية ثم تطورت إلى قبول الودائع العينية والنقدية بغرض الاحتفاظ بها لدى الممارسين لهذه المهنة، وما أن كثرت الأموال لديهم بدأ التفكير في منحها على سبيل الإقراض لمن يحتاج إلى هذه الأموال، ثم تطورت إلى الاستفادة منها في تمويل عمليات التجارة الخارجية والداخلية، وقد أدى هذا التطور إلى نشوء العملة الورقية وتداول المستندات والإيصالات وأوامر الدفع والتحويلات واستخدام الشيكات وغيرها من أدوات الدفع والقبض والتي شكلت المادة الأولية التي تتعامل معها البنوك في وقتنا الحاضر .وتعود كلمة بنك إلى أصل الكلمة الإيطالية المعروفة باسم (بانكو) وهي تعني المنضدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى، ويتم عليها ممارسة عمليات تبديل العملات أو الصرف (أي بيع النقد بالنقد) إلى أن أصبح لهذه العمليات مدلولا ماديا وهيكلا إداريا يتولى إتمام هذه الأعمال، فانتشرت هذه المهنة وتوسعت، وأصبح ما يعرف الآن باسم (بنك (وأصبح بإمكان كل مودع للأموال سحب أمواله من خلال إيصال وهوما يسمى بالشيك حاليا. (سحنون، 2022 -2023، صفحة 01)

ب. تعريف البنك

إن أصل كلمة بنك هو كلمة إيطالية BANCO والتي تعني المصطبة، وكان يعني بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور معنى الكلمة ليصبح المنضدة التي يتم قوقها تبادل العملات، وفي النهاية أصبحت تعني المكان الذي يتم فيه التعامل بالنقود. (منصور، 2019، صفحة 12)

ويمكن تعريف البنك على أنه عبارة عن مؤسسة هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائض عن حاجة الأعوان الاقتصاديين بغرض إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

ت. <u>خصائص البنوك</u>

تتميز البنوك الجزائرية بعدد من الخصائص التي تشكل النظام المصرفي في البلاد، مع هيمنة تاريخية للبنوك الحكومية على القطاع. وقد شهدت بعض هذه الخصائص تطوراً تدريجياً نتيجة للإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، مع استمرار تحديات قائمة(RAKIBA, 2021) .

- **هيمنة البنوك العمومية:**
  - **سيطرة على السوق** :تسيطر البنوك الحكومية على الجزء الأكبر من الأصول المصرفية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنها تستحوذ على حوالي 90% من الأصول المصرفية.
  - **تمويل القطاع العام** :تتركز معظم أنشطة هذه البنوك في تمويل القطاع العام والمشاريع الكبرى للدولة، ما يقلل من حجم التمويل الموجه للقطاع الخاص، على الرغم من وجود تحسن في التوجه نحو تمويل المشاريع الخاصة في السنوات الأخيرة.
- **ضعف المنافسة:**
  - **هيمنة العمومية** :تؤثر سيطرة البنوك العمومية على سوق الائتمان في الحد من المنافسة المصرفية، مما قد يؤثر على جودة الخدمات وكفاءتها.
  - **قوانين الاستثمار** :في فترات سابقة، كانت القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في البنوك الخاصة تفرض قيوداً على الملكية الأجنبية (مثل نسبة 49%)، مما كان يقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي في القطاع.
- **التمويل قصير الأجل:**
  - **الاعتماد على النظام المصرفي** :يظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على التمويل البنكي، نظراً لغياب سوق مالية نشطة وفعالة.
  - **توجه نحو المدى الطويل** :على الرغم من أن التمويل كان في السابق يميل إلى القروض قصيرة الأجل، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً في القروض متوسطة وطويلة الأجل، مدفوعة بمشاريع الشراكة الكبرى التي أطلقتها الدولة.
- **نقص التطور التكنولوجي والشمول المالي:**
  - **التأخر في التكنولوجيا المالية** :يعاني النظام المصرفي من تأخر في مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.(FinTech)
  - **هيمنة المعاملات النقدية** :يفضل جزء كبير من السكان التعامل بالنقود بدلاً من وسائل الدفع الإلكتروني، ما يصعّب تتبع التدفقات المالية ويؤدي إلى ضعف الشمول المالي.

- **ضعف الثقة** :يوجد نقص في الثقة في المعاملات الإلكترونية والمصرفية عبر الإنترنت، إضافة إلى انخفاض مستوى الوعي المالي لدى شريحة كبيرة من السكان (RAHALI, RAHALI, & LAKEHAL, 2025) .

- **تطور الصيرفة الإسلامية:**

- **نمو كبير** :شهدت الودائع ومنتجات التمويل الإسلامي نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث تضاعفت الودائع الإسلامية من 340 مليار دينار جزائري في عام 2020 إلى 678.2مليار دينار في 2023.
- **نمو الودائع غير الاستثمارية** :على الرغم من النمو، لا تزال الودائع غير الاستثمارية (الودائع الجارية) تشكل النسبة الأكبر من الودائع الإسلامية، ما يشير إلى حاجة لزيادة الوعي بالمنتجات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة(ABOUBAKER, 2025) .

ثانيا: أنواع البنوك وأقسامها

أ. **أنواع البنوك:**

1- **البنك المركزي (بنك الجزائر):** هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ويعد تاجرا في علاقته مع الغير ويحكمه التشريع التجاري. تملك الدولة رأسماله ويقع مقره في مدينة الجزائر ويمكنه فتح فروع وهدفه الرئيسي هو خدمة الصالح الاقتصادي العام ولا يتعامل مع الأفراد. (بنك الجزائر، 2025)

الوظائف الأساسية لبنك الجزائر :

- يصدر العملة النقدية.
- يعتبر بنك البنوك ويقدم للبنوك التجارية عند الحاجة قروض مقابل فائدة.
- يرخص بفتح البنوك والمؤسسات المالية وتعديل قوانينها وسحب الاعتماد.
- حماية زبائن البنوك.
- بنك الحكومة ويتولى تنفيذ السياسة الاقتصادية الحكومية. (بنك الجزائر، 2025)

2-البنوك التجارية (بنوك الودائع): تعتبر البنوك التجارية أقدم المصارف نشأة وهي أساس أي نظام مصرفي، وهي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع من الأفراد والهيئات وتلتزم بدفعها عند الطلب أوفي الموعد المتفق عليه، وهي تقوم بعمليات القرض.

3-المؤسسات المالية: هي عبارة عن أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال المصرفية. وهي تعتمد على رأسمالها والمدخرات طويلة الأجل.

4-البنوك المتخصصة (بنوك الأعمال): هي بنوك حديثة النشأة نسبيا حيث ظهرت لتلبية حاجات التطور الاقتصادي في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسكن وهذه المجالات تحتاج إلى استثمار طويل الأجل.

5-البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فتح فروع لها بالجزائر يحكمها القانون الجزائري ويتعين عليها أن تخصص لفروعها مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب حسب الحالة من البنوك والمؤسسات المالية. (أبو عتروس، 2005)

ب. **أقسام البنوك التجارية:**

1- **الأقسام الإدارية:** هي الأقسام المسؤولة عن تنظيم السير العمل في البنك، مثل الشؤون الإدارية والقانونية، العلاقات العامة، الأرشيف، الاستعلامات...

2- **الأقسام الفنية:** وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها عمله ونشاطه اليومي للعملاء، وهي قسم الخزينة، قسم الحسابات الجارية، قسم الودائع، قسم المقاصة، الأوراق المالية، الأوراق التجارية، الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان، الحوالات والعمليات الخارجية، تأجير الخزائن، صندوق التوفير، وأخيرا قسم الصرف الأجنبي (العصار و الحلبي، 2000، صفحة 74).

ثالثا: وظائف البنوك

ا. **العمليات المصرفية:** تقوم المصارف التجارية بمجموعة من المعاملات يمكن تصنيفها إلى 3 أنواع رئيسية وهي (أبو عتروس، 2005، صفحة 16):

1-قبول الودائع: الودائع هي مبالغ مالية يضعها الزبون في حسابه البنكي. وتصنف الودائع إلى:

أ) الودائع تحت الطلب (الجارية): وهي الودائع التي يسحبها أصحابها متى أرادوا ولكنها خالية من الفوائد أو سعر الخصم مثل الحساب الجاري.

ب) ودائع ادخارية: تحقق للمودع هدفين يتمثل الأول في الحصول على فائدة مقابل توظيف مبلغ في المصرف والثاني يتمثل في إمكانية الحصول على السيولة في الوقت المناسب (سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت بعد الإخطار المسبق للمصرف).

ج) الودائع للأجل: هي ودائع تودع بالمؤسسات المالية لأجل طويل مقابل فائدة، ولا يحق لأصحابها سحب أي مبلغ قبل تاريخ استحقاقها إلا بشروط معينة.

2-توظيف الأموال:

أ) الائتمان: يعتبر من أهم المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية وله عدة صور أهمها ما يلي:

3- **اعتمادات الصندوق:** وتسمى بهذا الاسم لأنها تستهدف التمويل المستمر للحساب الجاري المدين لقاء حصول المصرف على فائدة محددة ومنها كذلك القروض الشخصية وبطاقات الائتمان.

4- القرض بضمان أوراق تجارية أو مالية: ويكون هذا مقابل فائدة معينة.

5- **الخصم:** هو تسديد قيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها مقابل خصم جزء من قيمتها.

6- خطابات الضمان: في هذه الحالة لا يقوم المصرف بمنح قروض وإنما يتعلق الأمر بعقد كتابي يتعهد بموجبه المصرف بكفالة العميل في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، مقابل عمولة يتقاضاها البنك من هذا العميل.

7- **الاعتماد المستندي:** هو عبارة عن تعهد من المصرف بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدّر الأجنبي.

ب) التوظيف في الاستثمار: تقوم المصارف التجارية بتوظيف الأموال الفائضة (بعد إشباع حاجات النشاط الاقتصادي من القروض) في استثمارات طويلة الأجل نسبيا وتتمثل في السندات وشراء الأوراق المالية.

ج) التوظيف في إطار الجهاز المصرفي: تقوم المصارف التجارية بتوظيف بعضا من أموالها داخل الجهاز المصرفي نفسه فهي تودع بعضا منها في المصارف التجارية في شكل ودائع بإخطار مسبق مقابل فائدة، وشراء سندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة من المصارف المتخصصة مقابل فائدة.

3-معاملات مصرفية أخرى:

- تحصيل قيمة الأوراق التجارية نيابة عن عملائها نظير عمولة التحصيل.
- القيام بالتحويلات النقدية بين العملاء مقابل عمولة.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- تقوم المصارف التجارية بعرض أسهم وسندات الشركات للاكتتاب العام مقابل عمولة معينة.
- تتولى المصارف التجارية نيابة عن الشركات المساهمة بتوزيع أرباح الأسهم وفوائد سندات الشركة مقبل عمولة.

سادسا: مصادر التمويل

أ- **مصادر تمويل داخلية:** وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشمل رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطات، وعادة ما تمثل نسبة ما بين 5 و10% من جملة الأموال المستثمرة.

ب- **مصادر تمويل خارجية:** وتشمل قروض من البنك المركزي، الودائع من العملاء، قروض من البنوك التجارية، إصدار سندات طويلة الأجل.

II. استخدامات الأموال:

1- تقديم القروض والسلف.

2- الاستثمارات: منها المساهمة في المشاريع الاقتصادية أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح.

3- الأرصدة النقدية: هي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين.

4- الأصول الثابتة: وهي مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه، مثل السيارات، الأثاث، الحاسبات، أجهزة آلية والكترونية، وسائل النقل (أبو عتروس، 2005، صفحة 21).

المحاضرة الثالثة: محاسبة البنوك

تمهيد

تعد المؤسسات المصرفية من أهم الفاعلين في الحياة الاقتصادية المعاصرة، فهي تشكل الوسيط المالي الرئيسي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وتسهم في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مجالات الاستثمار بما يخدم التنمية الاقتصادية. غير أن طبيعة النشاط البنكي المتميزة بكثرة العمليات وتنوعها وكذا ارتباطه المباشر بالمخاطر المالية والائتمانية، جعلت من الضروري اعتماد نظام محاسبي يتماشى مع خصوصيات العمل المصرفي.

تأتي محاسبة البنوك كفرع محاسبي خاص بقطاع البنوك، تهدف إلى معالجة العمليات المصرفية بشكل دقيق وشفاف، بما يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لمختلف الأطراف من إدارة البنك، السلطات النقدية، المودعين، الهيئات الرقابية. كما تساعد على تقييم كفاءة الأداء المالي.

سيتم التطريق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف محاسبة البنوك

ثانيا: مبادئ وفروض محاسبة البنوك

ثالثا: وثائق وسجلات محاسبة البنوك

أولا: تعريف محاسبة البنوك

تعرف محاسبة البنوك على أنها فرع متخصص من المحاسبة يعنى بجمع العمليات المالية داخل المؤسسات البنكية وتشمل:

- جمع وتسجيل البيانات المالية اليومية؛
- تصنيف وعرض المعاملات البنكية في الدفاتر والسجلات؛
- إعداد وتفسير الميزانيات وجداول حسابات النتائج؛
- توفير المعلومات الرقمية الدقيقة التي تساعد في فهم أداء البنك واتخاذ القرارات الإدارية. (بن شهرة، 2024)

تعرف محاسبة البنوك على انها نظام معلوماتي موجه على عدة مستعملين مثل: مصلحة الضرائب، محللين ماليين، وكالات التصنيف التي تهتم بأداء المؤسسات البنكية والوصاية البنكية هي مبنية على المبادئ الأساسية:

ثانيا: مبادئ وفروض محاسبة البنوك

أ. مبادئ محاسبة البنوك

- مبدأ الصورة الصادقة؛
- مبدا التوافق بين الواقع الاقتصادي والجانب القانوني؛
- مبدا الحيطة والحذر؛
- مبدا الاستمرارية او ثبات الطرق المحاسبية؛
- مبدا استقلالية الدورات المالية؛
- مبدا الوضوح.

ب. فروض محاسبة البنوك

- فرض وحدة المنشأة: يفترض أن البنك كيان مستقل عن مالكيه والمقترضين، ويسجل منفصلا عن الحسابات الشخصية.
- فرض الاستمرارية: يفترض أن البنك سيستمر في عملياته ولن ينتهي او يصفى في المستقبل المنظور.

- فرض وحدة النقد: يعني تسجيل المعاملات المالية بوحدة نقدية ثابتة ومقبولة دون تعديل للتضخم، ما لم يتم العمل بقوانين تسمح بذلك.
- فرض الفترة الزمنية: يتم إعداد البيانات المالية لفترات محددة (سنوية، نصف سنوية أوثلاثية...) (TUOVILA, 2021)

ثالثا: الوثائق والسجلات محاسبة البنوك

تعتمد محاسبة البنوك على عدة مقومات تضمن له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، وهي كالاتي:

أ- **المجموعة المستندية:** وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي، وتتكون من نوعين:

- **المستندات الداخلية:** وهي التي يتم إعدادها من طرف البنك نفسه مثل: مستندات الخصم.
- **المستندات الخارجية:** هي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل قسائم الإيداع، ايصالات السحب النقدية.

ب- **المجموعة الدفترية:** وهي الدفاتر اليومية التي تسجل فيها البنوك عملياتها اليومية.

ت- دليل الحسابات: هي عبارة عن أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية.

ث-أدوات التحليل المالي والرقابة.

ج-التقارير الدورية.

ملاحظة:

تستخدم البنوك التجارية الطريقة الفرنسية وتقتضي هذه الطريقة باستخدام نوعين من الدفاتر، كما هم موضح في الشكل التالي:

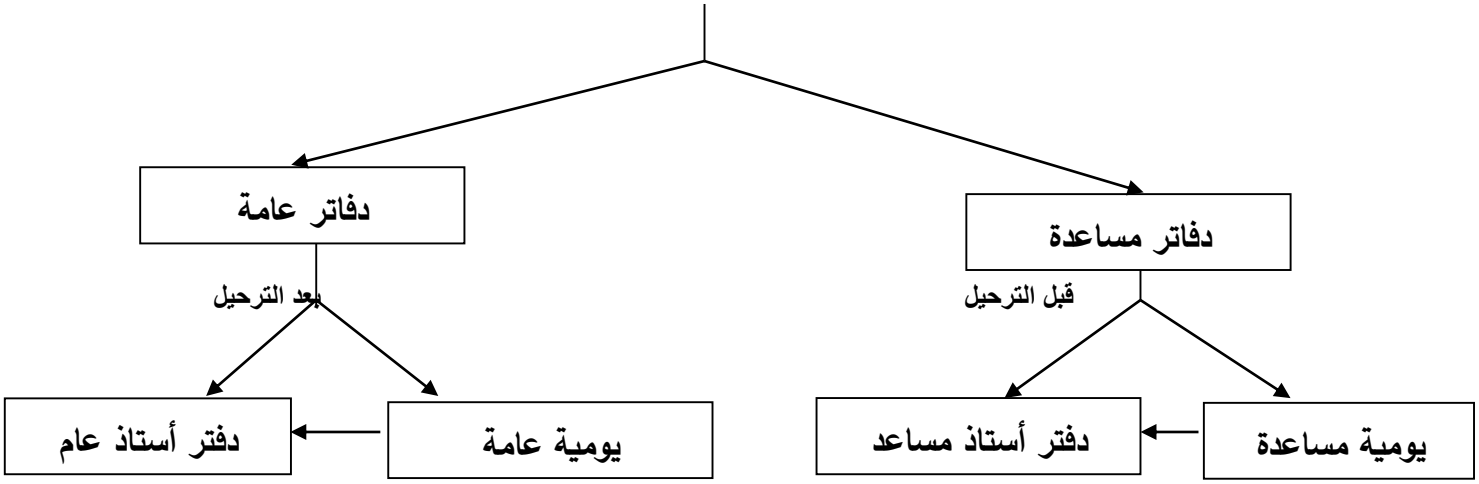

في نهاية كل فترة دورية تجرى قيود إجمالية بإجمالي كل يومية مساعدة في اليومية العامة

المحاضرة الرابعة: النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري

تمهيد

يعتبر النظام المحاسبي المالي البنكي جزءا أساسيا من الإطار التنظيمي الذي يحكم البنوك، إذ يهدف إلى توحيد وتبويب وتسجيل مختلف العمليات المصرفية وفق قواعد ومعايير دقيقة تضمن الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات المالية. لقد تم إعداد هذا النظام بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مع مراعاة خصوصيات البيئة الاقتصادية المحلية.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري

ثانيا: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري

ثالثا: مدونة الحسابات وقواعد سيرها

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري

أ. تعريفه

إن النظام المحاسبي المالي يختلف من منشأة لأخرى بحسب حجم وطبيعة عمليات المؤسسة والبيانات التي تتطلبها الإدارة والأجهزة الخارجية للإشراف والرقابة وتقييم الأداء، بالإضافة إلى الدفاتر المستخدمة وطريقة الإثبات المتبعة.

يعد النظام المحاسبي البنكي نظاما معلوماتيا يستند إلى مدخلات مستندية ويستخدم آلية القيد المزدوج، وفقا لمبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي، ويحتوي على دليل حسابات من سبع مجموعات لإعداد القوائم المالية الخاصة بالبنوك.

النظام المحاسبي المالي هو إطار محاسبي وطني تطور ليحل محل المخطط المحاسبي الوطنين بدا صياغته منذ عام 2001 وتم تطبيقه رسميا بداية من يناير 2010، ويهدف إلى تعزيز التوافق مع المعايير الدولية وزيادة دقة المعلومات.

ب. مكوناته:

1. **الإطار المرجعي:** يعتمد النظام المحاسبي المالي البنكي المطبق في الجزائر منذ 2010 والمستوحى من المعايير الدولية IFRS، مع تعديلات تتناسب مع خصوصيات النشاط البنكي.
2. **الخطة المحاسبية للبنوك:** تتضمن مدونة حسابات تتشكل من مجموعة من الحسابات الخاصة بالعمليات البنكية.
3. **القوائم المالية:** تشمل الميزانية وخارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال.

ت. خصائصه:

- الطابع النقدي: أغلب عمليات البنوك تعتمد على التدفقات النقدية اليومية.
- التنظيم والرقابة: يخضع النظام لرقابة البنك المركزي، مما يفرض دقة كبيرة في التسجيل والإفصاح.
- السرعة والحجم: كثرة العمليات المالية وتنوعها تتطلب أنظمة معلومات محاسبية متطورة لمعالجتها بشكل فوري.

- الالتزام بالمعايير الدولية: يحرص النظام المحاسبي البنكي على التقارب مع المعايير العالمية لإضفاء المزيد من الشفافية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- حماية أموال المودعين: من خلال توفير صورة حقيقية عن الوضعية المالية للبنك وضمان ثقة المتعاملين.

الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات، السرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك، تقسيم العمل بين الموظفين في البنك.

ثانيا: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري

يخضع قطاع البنوك إلى إطار قانوني يحكمه وينظمه مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي دفعت البنوك والزمتها بتطبيق النظام المالي المحاسبي من أجل التكيف مع دول العالم وتقديم قوائم مالية يتم الإفصاح فيها عن المعلومات ذات جودة تساعد في اتخاذ القرارات المتمثلة في:

- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن أحكام القانون 07-11.
- القرار 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد غيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أبريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي.
- التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تصنيف للنظام المحاسبي المالي 2010.
- نظام 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك ونشرها.
- نظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك.
- نظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك.

ثالثا: مدونة الحسابات وقواعد سيرها

تتمثل مدونة الحسابات للنظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري فيما يلي:

- **الصنف الأول: حسابات عمليات الخزينة وعمليات ما بين البنوك**

يسجل في هذا الصنف العمليات المتعلقة بسلفات والاقتراضات والعمليات المنجزة في السوق النقدية والتي تتم مع البنك المركزي، الخزينة العمومية ومراكز الحكومة البريدية...إلخ أي كل العمليات التي تتم نقدا وتتم مع البنوك والمؤسسات المالية.

الأصول	الخصوم
الصندوق أو ايداعات البنك لدى البنك المركزي أو الخزينة العمومية، البريد والمواصلات أو بنوك أخرى.	التزامات البنك (أي القروض التي تحصل عليها البنك من البنك المركزي أو مراسلين آخرين)

- **الصنف الثاني: حسابات العمليات مع الزبائن**

يسجل في هذا الصنف كل العمليات المتعلقة بالزبائن والمتمثلة في القروض المصرفية والموارد التي تم استلامها والقروض والاقتراضات مع الزبائن الماليين والشركات والمؤسسات المالية.

الأصول	الخصوم
القروض الممنوحة للزبائن	ودائع الزبائن

- **الصنف الثالث: حسابات الحافظة –سندات والحسابات السنوية**

يتم تسجيل في هذا الصنف زيادة على محفظة الأوراق المالية، تسجيل الديون المجسدة بأوراق مالية، عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعمالات الأخرى وحتى الحسابات الانتقالية والسنوية المتعلقة بجميع عمليات المؤسسة الخاضعة.

الأصول	الخصوم
محفظة السندات التي يملكها البنك	الديون المتمثلة في السندات

- **الصنف الرابع: حسابات القيم الثابتة**

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة كما يضم هذا الصنف القروض التابعة والأصول الثابتة سوآءا كانت مالية أو مادية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في الشكل ايجار بسيط.

- **الصنف الخامس: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة**

تسجل في هذا الصنف مجموع وسائل التمويل الطويلة او الدائمة إضافة على النواتج والأعباء خارج دورة الاستغلال ونتيجة السنة المالية

- **الصنف السادس: حسابات الأعباء**

تسجل فيه حسابات الأعباء التي يتحملها البنك خلال السنة.

- **الصنف السابع: حسابات النواتج**

تسجل في هذا المصنف جميع النواتج التي يتحملها البنك خلال السنة.

- **الصنف التاسع: حسابات خارج الميزانية**

تشمل بنود هذا الصنف جميع التزامات هذا البنك.

سلسلة تمارين

- ما هو الفرق بين البنك ومصرف؟
- اذكر ثلاث وظائف من وظائف البنك المركزي؟
- اذكر أربعة من وظائف البنك التجاري؟
- اذكر اقسام البنك؟
- ماهي مصادر تمويل البنك التجاري؟
- اذكر أنواع الحسابين لكل من المؤسسة وفرد عادي من المجتمع؟
- ما هو الفرق بين خطابات الضمان، اعتماد مستندي واعتمادات الصندوق؟
- ما هي اشكال الإيداع؟

ضع علامة صح أو خطأ أمام كل عبارة بما يناسبها

- البنك التجاري يقوم بالأساس على استقبال ودائع العملاء (....)
- يقوم البنك المركزي بشكل دائم ومستمر بتقديم قروض للبنوك التجارية (....)
- قبول الودائع يعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية (....)
- يعتبر البنك المركزي مصدر تمويل البنوك التجارية (....)
- يتم منح التسهيلات الائتمانية في شكل توظيف في الاستثمار (....)

المحاضرة الخامسة: قسم حسابات الودائع

تمهيد

الودائع البنكية تعد من اهم العمليات الأساسية التي يقوم عليها نشاط البنوك، إذ تشكل المصدر الرئيسي للأموال التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تمويل نشاطاتها وتقديم خدماتها فالوديعة هي المبالغ النقدية التي يضعها الأفراد أو المؤسسات لدى البنكن سواء كانت لفترة زمنية محددة أو بدون أجل، مقابل الحصول على ضمان حفظها والاستفادة من خدمات مصرفية مختلفة، وأحيانا تحقيق عائد محدد أو متغير بحسب نوع الوديعة.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف حسابات الودائع

ثانيا: أنواع حسابات الودائع

ثالثا: المعالجة المحاسبية لحسابات الودائع

أولا: تعريف حسابات الودائع

هي حسابات مصرفية يفتحها العملاء لدى البنوك لإيداع أموالهم بغرض حفظها بشكل آمن مع إمكانية الاستفادة من خدمات مصرفية متنوعة مثل السحب والتحويل.

حسب القانون الجزائري هو عبارة تصرف قانوني ينشأ بين بنك وشخص آخر طبيعيا كان أم معنويا، أي هي عبارة عن الأموال التي تودع لدى البنك لمدة زمنية محددة مسبقا وبسعر فائدة محدد، تمنح للمودع بتاريخ انتهاء مدة الوديعة، لا يحق السحب منها قبل تاريخ انتهاء مدتها. (جامعة بغداد، 2025)

ثانيا: أنواع حسابات الودائع

يوجد نوعين من أنواع حسابات الودائع، حساب ودائع التوفير وحساب ودائع لأجل.

- **حسابات ودائع التوفير**

تسمى أيضا بدفتر الحسابات لان هذه الحسابات تتم في دفتر ولا تتطلب استعمال الشيكات. وتخضع هذه الودائع لشروط معينة مثل أسعار الفائدة، عدد مرات السحب المسموح بها في الشهر، وكذا المبلغ المسموح بسحبه.

المعالجة المحاسبية لودائع التوفير

يسمى حساب 2213 حساب ودائع التوفير هو حساب دائن في حالة إيداع العميل ويكون مدينا في حالة السحب.

طرق حساب الفائدة على ودائع التوفير

الطريقة الأولى: طريقة الاستحقاق وتكون وفق المعادلة التالية: $I = \frac{ctn}{360jour}$

الطريقة الثانية: طريقة الاكتتاب وتكون وفق المعادلة التالية: $I = \frac{ctn}{360+(tn)}$

التسجيل المحاسبي

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
100	2213	حساب الصندوق حساب ودائع التوفير فتح وديعة التوفير نقدا	×××××××	×××××××××
6012213		ح/فوائد على ودائع التوفير	××××××	

	2213	ح/ ودائع التوفير تحصيل فوائد ودائع التوفير		×××××××

- **حسابات ودائع لأجل**

تعريف ودائع لأجل: هي مبلغ مالي يودعه العميل في البنك لمدة معينة ومتفق عليها مسبقا ولا يحق لأصحاب الوديعة سحبها قبل تاريخ استحقاقها، كما تعتبر قليلة الخطر وفائدتها أكبر من فوائد ودائع التوفير.

<u>المعالجة المحاسبية لودائع لأجل</u>

يكون الحساب 2214 ودائع لأجل دائنا في حالة الإيداع.

طريقة حساب الفائدة لودائع لأجل:

$$\boldsymbol{I = \frac{ctn}{360jour}}$$

<u>التسجيل المحاسبي لحسابات ودائع لأجل</u>

مدين	دائن	البيان	المبلغ	المبلغ
100	2214	حساب الصندوق حساب ودائع لأجل فتح وديعة لأجل نقدا	×××××××	××××××××
6012214	2214	ح/فوائد على ودائع لأجل ح/ ودائع لأجل تحصيل فوائد ودائع لأجل	××××××	×××××××

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

بتاريخ 2024/06/02 قام أحد عملاء بنك CNEP بفتح حساب توفير، تحت الرقم 8264، والذي أودع فيه مبلغ 360.000 دج من خلال تحويله من حسابه الجاري له في البنك، يستحق الدفع في 2024/11/30 بمعدل 6.5%. ثم أودعه مع الفائدة في حسابه الجاري.

المطلوب: احتساب الفائدة بالطريقتين، ثم سجل محاسبيا العمليات.

التمرين الثاني:

بتاريخ 2025/04/16 قام السيد محمد بفتح حساب ودائع لأجل لدى بنك BEA، وقد أودع فيه مبلغ 1.200.000 دج، يستحق الدفع في 2025/09/13. مع العلم ان معدل الفائدة المطبق 7%.

المطلوب: سجل محاسبيا العمليات التي قام بها البنك.

المحاضرة السادسة: قسم الحسابات الجارية

تمهيد

الحسابات الجارية تعد من أهم أنواع الحسابات البنكية التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية للأفراد والشركات، إذ تتيح لهم إيداع أو سحب الأموال في أي وقت دون قيود كبيرة، يهدف هذا النوع من الحسابات على تسهيل المعاملات اليومية مثل استلام الرواتب، تسديد الفواتير، والتحويلات المالية.

كما يتميز الحساب الجاري كونه حساب غير استثماري لأنه لا يدر أرباحا، لأن الغرض الأساسي منه هو تلبية الحاجة إلى السيولة الفورية وسهولة الحركة المالية، أما من الناحية المحاسبية يعتبر عنصرا مهما في إدارة التدفقات النقدية لكل من الأفراد والمؤسسات، حيث يعكس قدرة العميل على إجراء عمليات السحب والايداع المتكررة. كما يعد أساسا لخدمات مصرفية مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، ما يجعله ركيزة أساسية في النشاط المالي والمصرفي.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف الحسابات الجارية

ثانيا: أنواع الحسابات الجارية

ثالثا: المعالجة المحاسبية لعمليات الحسابات الجارية (الإيداع، السحب والتحويل)

أولا: تعريف الحسابات الجارية

الحساب الجاري هو نوع من الحسابات البنكية التي يودع فيها العميل أمواله لدى البنك بهدف تسهيل عمليات السحب والإيداع في أي وقت، مع إمكانية استخدام وسائل دفع مختلفة مثل الشيكات، بطاقات الدفع أو التحويلات. أي هو التزام البنك تجاه العميل، لأنه يمثل أموالا مودعة يمكن للعميل سحبها عند الطلب. (العصار والحلبي، 2000، صفحة 62)

تنقسم الحسابات الجارية في البنك إلى نوعين:

1- حسابات جارية دائنة: وتتمثل في ودائع الأفراد والهيئات لدى البنوك. **أي هي حسابات** تفتح للأفراد بدون ولا قيود، فلا وقت يفرض عند السحب وبدون إشعار مسبق، تفتح لأشخاص طبيعيين لممارسة انشطتهم المالية، من خصائصه أن يكون دائنا، أي لا يمكن سحب أكثر من الرصيد الموجود.

2- حسابات جارية مدينة: لها نفس خصائص الحسابات الجارية الدائنة، إلا أنها تفتح للتجار ورجال الأعمال والأشخاص المعنويين من أجل تلبية عملياتهم ذات الطابع الاقتصادي، وتتمثل في السلف والتسهيلات الائتمانية والقروض التي يمنحها البنك لعملائه، أي يمكن لعملائه سحب أكثر من الرصيد الموجود.

نلاحظ أن العمليات التي تحدث في البنك تنقسم إلى أربعة أنواع، وهي:

أ) الإيداع

ب) السحب

ت) التحويل

ث) إثبات الفوائد المدينة والعمولات

أ) **الإيداع:** يكون بإحدى الصور الثلاثة التالية:

1- **إيداع نقدي:**

مثال: بتاريخ 09-05-2025 أودع العميل (×) مبلغ قيمته 4.300.000 (د.ج) في حسابه الجاري بالوكالة نقدا.

100		الصندوق	4.300.000	
	2210	الحساب الجاري		4.300.000

		إيداع نقدي		

2- **ايداع بشيكات:**

أ- **شيكات داخلية:**

- الشيك الداخلي عبارة عن شيك

مسحوب على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في نفس البنك. مثال: بتاريخ 07-07-2025 **قدم العميل (×)** الذي لديه **حساب في وكالة شيك** بقيمة 1.990.000 دج **على العميل (Y)** لديه **حساب** جاري **بنفس الوكالة.**

2210		الحساب الجاري	1.990.000	
	2210	الحساب الجاري		1.990.000
		إيداع بشيك داخلي		

ب- شيكات خارجية:

- شيكات مسحوبة على فروع أخرى من نفس البنك:

مثال: بتاريخ 17-09-2025 أودع العميل (×) الذي لديه حساب في وكالة A شيك بمبلغ 2.000.000 دج مسحوب على العميل (Y) الذي لديه حساب في وكالة B.

370		حساب الربط(الفرع)	2.000.000	
	2210	الحساب الجاري		2.000.000
		إيداع بشيك خارجي (ما بين البنوك)		

- شيكات مسحوبة على بنوك أخرى: مثال: 14-02-2025 قام العميل (×) الذي لديه حساب بوكالة A بإيداع شيك بقيمة 3.200.000دج مسحوب على عميل لديه حساب بالبنك B.

❖ **الطريقة الأولى:** عدم انتظار رد غرفة المقاصة، من عيوبه عدم احترام مبدأ الحيطة والحذر.

325		غرفة المقاصة	3.200.000	
	2210	الحساب الجاري		3.200.000
		إيداع بشيك خارجي		

❖ **الطريقة الثاني:** انتظار رد غرفة المقاصة، تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

320		شيكات برسم التحصيل	3.200.000	
	321	مودعي الشيكات		3.200.000
		برسم التحصيل		
		شيك قيد الاستلام		
325		غرفة المقاصة	3.200.000	
	320	شيكات برسم		3.200.000
		التحصيل		
		ارسال الشيك إلى غرفة المقاصة		
321		مودعي الشيكات برسم التحصيل	3.200.000	
	2210	الحساب الجاري		3.200.000
		التحصيل الفعلي للشيك		

ب) السحب:

❖ السحب النقدي: يقوم العميل بسحب مبالغ نقدية من حسابه الجاري باستخدام شيك أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي وتكون كما يلي:

مثال عددي: بتاريخ 2025/10/17: قام العميل (×) بسحب مبلغ بقيمة 20.000 دج من حسابه الجاري في وكالة البنك لولاية سيدي بلعباس نقدا.

2210		الحساب الجاري	20.000	
	100	الصندوق		20.000
		سحب نقدي		

❖ السحب بشيكات:

➢ السحب بشيكات داخلية: تتم العملية كالتالي: مثال عددي: بلغت مسحوبات بشيكات إلى 90.000 دج

2210		الحساب الجاري	90.000	
	2210	الحساب الجاري		90.000
		إيداع بشيك داخلي		

- السحب بشيكات خارجية: وتكون المعالجة المحاسبية لها كالتالي:

2210		الحساب الجاري	×××××	
	325	غرفة المقاصة		×××××
		إيداع بشيك خارجي		

ت) **التحويل:** قد يتم التحويل من وإلى حساب العميل، ولذلك يجب التفرقة بين نوعين من التحويلات وهي:

- **تحويلات داخلية:** مثال: بتاريخ 03-05-2025 حول العميل (×) للعميل (y) مبلغ بقيمة 100.000 دج مع عمولة تقدر ب 100 دج، الرسم على القيمة المضافة 19%، **مع العلم أن للعميلين حسابات بنفس الوكالة.**

2210		الحساب الجاري	100.119	
	2210	الحساب الجاري		100.000
	701	عمولة البنك		100
	341	الرسم على القيمة المضافة		19
		تحويل داخلي		

- **تحويلات خارجية:**

عملا بالمثال السابق **إلا أن العميل (Y) لديه حساب في وكالة بنك آخر**، تتم المعالجة المحاسبية له كالتالي:

2210		الحساب الجاري	100.119	
	370	حساب الفرع		100.000
	701	عمولة البنك		100
	341	الرسم على القيمة المضافة		19
		تحويل داخلي		

ث) إثبات الفوائد المدينة والعمولات:

- إثبات الفوائد: بعض البنوك قد تدفع فوائد على الأرصدة الحسابات الجارية وهذه الفوائد تعتبر من وجهة البنك مصروفا ومن ثم تكون مدينة. مثال: بتاريخ 31-05-2025 كان حساب العميل 1.000.000 دج، ومقابل رصيده الدائن تلقى فائد مقدرة ب 100 دج.

601		أعباء الاستغلال البنكي	119	
	2210	الحساب الجاري		100
	341	الرسم على القيمة المضافة		19

- إثبات العمولات: يقوم البنك بتحميل العملاء في نهاية كل فترة بمصروفات نظير قيامهم بعمليات الإيداع والسحب وتعتبر هذه المصروفات من وجهة البنك إيراد ومن ثم تكون دائنة ولهذا تسمى عمولة.

2210		الحساب الجاري	119	
	7029	نواتج الاستغلال البنكي		100
	341	الرسم على لقيمة المضافة		19
		تسجيل اثبات العمولات		

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

سجل العمليات التالية في دفتر اليومية العامة في نهاية الأسبوع في 15-03-2025:

- ايداعات نقدية بقيمة 90.000 دج
- ايداعات بشيكات مسحوبة على حسابات جارية في البنك بقيمة 15.000 دج
- ايداعات بشيكات مسحوبة على فروع أخرى للبنك بقيمة 85.000 دج
- ايداعات بشيكات مسحوبة على بنوك أخرى بقيمة 35.000 دج
- بلغت الشيكات المقدمة للتحصيل والمسحوبة على عملاء بنوك أخرى 800.000 دينار، رفض منها 60.000 دج لعدم كفاية الأرصدة و30.000 دج لعدم مطابقة التوقيع.

التمرين الثاني:

فيما يلي العمليات المصرفية التي تمت في قسم الحسابات الجارية في بنك التنمية الفلاحية:

- يوم 01-08-2015: ايداعات نقدية بقيمة 25000 دج، وشيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات بنفس الفرع بقيمة 35.000 دج.
- بلغت قيمة الشيكات المسحوبة على عملاء أحد فروع البنك 30.000دج.
- بلغت مسحوبات العملاء بشيكات 20.000 دج.
- بلغت طلبات التحويل من الحسابات الجارية إلى الحسابات الجارية في أحد الفروع 5000 دج.
- بلغت طلبات التحويل الواردة من الفروع إلى الحسابات الجارية 7000 دج.

المطلوب: اجراء القيود اليومية اللازمة في 01-08-2025.

. ثم حساب رصيد ح/الحسابات الجارية (ح/22)، علما بأن رصيده في 31-07-2025 كان 900.000 دج.

المحاضرة السابعة: قسم المقاصة

تمهيد

يعد قسم المقاصة من الوحدات الأساسية في البنوك، إذ يختص بتسوية العمليات المالية والمصرفية بين البنك والبنوك الأخرى او بين البنك ومؤسسات الدفع المختلفة. يهدف هذا القسم إلى ضمان تحويل الأموال وتسوية الشبكات والحوالات واوامر الدفع بشكل دقيق وسريع، مع تقليل المخاطر المرتبطة بتأخر التحصيل أو الأخطاء الحسابية.

تتمثل أهمية هذا القسم في كونه حلقة وصل بين العملاء ومؤسساتهم المالية، حيث يستقبل الشيكات والحوالات من الفروع أو البنوك الأخرى، ويتحقق من صحتها، ثم ينجز عملية المقاصة سواء كانت محلية أو بين بنوك مختلفة، وصولا على خصم او إضافة المبالغ في الحسابات المعنية. كما يلتزم قسم المقاصة بالمعايير المحاسبية والرقابية، ويعتمد أنظمة الكترونية حديثة تضمن الأمان والسرعة.

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف قسم المقاصة

ثانيا: مهام قسم المقاصة

ثالثا: المعالجة المحاسبية لعمليات المقاصة

أولا: تعريف قسم المقاصة

يقوم قسم المقاصة في البنوك التجارية بتسوية المعاملات المصرفية التي تتم بين البنك والبنوك الأخرى ويتلقى نوعين من الشيكات:

- شيكات من عملاء البنك ومسحوبة على عملاء بنوك أخرى.
- شيكات مقدمة من عملاء الوكالة مسحوبة على عملاء وكالات أخرى.

ويتم تبادل الشيكات في غرفة المقاصة حيث يجتمع مندوبو البنوك لعمل المقاصة بين الشيكات المقدمة من كل بنك وبين الشيكات المسحوبة عليه مع ملاحظة أم مقر غرفة المقاصة هو البنك المركزي (بنك الجزائر)

ثانيا: مهام قسم المقاصة

يقوم قسم المقاصة بعدة وظائف أساسية، أهمها:

1- معالجة الشيكات:

- استقبال الشيكات المقدمة من الزبائن؛
- إرسالها إلى البنك المسحوب عليه؛
- التأكد من صحتها وتحصيل قيمتها.

2- التسوية بين البنوك:

- حساب الفروقات بين العمليات؛
- دفع او استلام الفرق فقط بدل تحويل كل المبالغ.

3- إدارة التحويلات:

- متابعة التحويلات البنكية بين البنوك المختلفة؛
- التأكد من تنفيذها بشكل صحيح.

4- التدقيق والمراقبة:

- التأكد من عدم وجود أخطاء أو تزوير؛
- مراجعة العمليات المالية يوميا.

ثالثا: المعالجة المحاسبية لقسم المقاصة

مثال عددي:

تشترك ثلاثة بنوك تجارية في غرفة المقاصة وإليك نتيجة التبادل ومركز كل بنك من البنوك خلال إحدى الفترات:

1- قدم بنك الخليج الجزائري شيكات مسحوبة على بنك البدر مبلغ 80.000 دج رفض منها شيكات بميلغ 10.000 دج لعد مطابقة التوقيع.

2- قدم بنك بدر شيكات مسحوبة على بنك الخليج الجزائري مبلغ 500.000 دج.

المطلوب:

- إعداد كشف المقاصة النهائي.
- إجراء قيود اليومية العامة في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة.

الحل:

كشف المقاصة النهائي

من / إلى	AGB	BADR	المجموع العمودي
AGB	---------	80.000 10.000 70.000	**70.000**
BADR	500.000	----------	**500.000**
المجموع الأفقي	**500.000**	**70.000**	**570.000**

تحديد مراكز البنوك = دائن – مدين

AGB: 70.000 – 500.000 = 430.000 دج رصيد مدين

BADR: 500.000 – 70.000 = 430.000 دج رصيد دائن

مجموع الدائن = مجموع المدين

أي الفرق بينهما = 0

- **قيود اليومية :**

1- قيود اليومية عند **AGB**:

أ) الإيداع:(أفقيا)

325		غرفة المقاصة	70.000	
	2210	الحساب الجاري		70.000
		استلام الشيك		

ب) السحب: (عموديا)

2210		الحساب الجاري	500.000	
	325	غرفة المقاصة		500.000
		سحب الشيك		

2- قيود اليومية عند **BADR**

أ) الإيداع:

325		غرفة المقاصة	500.000	
	2210	الحساب الجاري		500.000
		استلام الشيك		

ب) السحب:

2210		الحساب الجاري	70.000	
	325	غرفة المقاصة		70.000
		سحب الشيك		

سلسلة تمارين

تشترك ثلاثة بنوك تجارية في غرفة المقاصة وإليك نتيجة التبادل ومركز كل بنك من البنوك خلال نهاية الثلاثي الثاني من السنة 2013:

- قدم بنك AGB شيكات مسحوبة على بنك BNA بمبلغ 160.000 دج رفض منها شيكات بمبلغ 10.000 دج لعدم مطابقة التوقيع. كما قدم شيكات مسحوبة على بنك CNEP بمبلغ 260.000دج.

- قدم بنك BNA شيكات مسحوبة على بنك AGB بمبلغ 1.000.000 دج، وشيكات مسحوبة على بنك CNEP بمبلغ 600.000 دج.

- قدم بنك CNEP شيكات مسحوبة على بنك AGB بمبلغ 120.000 دج، وشيكات مسحوبة على بنك BNA بمبلغ 80.000 دج

المطلوب:

1- إعداد كشف المقاصة النهائي بالبنك المركزي.

2- إجراء قيود اليومية في دفاتر البنوك المشتركة في المقاصة.

المحاضرة الثامنة: قسم الخزينة

تمهيد

يعتبر قسم الخزينة (الصندوق)من اهم اقسام البنك نشاطا وارتباطا بعملاء او الجمهور سواء اشخاص طبيعيين او معنويين، ففيه تتجمع كل الواردات النقدية للبنك، ومنه تخرج جميع المدفوعات النقدية الى الغير على شكل حسابات

وتتفرع الى قسمين أساسيين هما:

- الخزينة الرئيسية (الغرفة الحصينة): الاحتفاظ فيها بأموال البنك النقدية، ومنها يتم تسليم النقدية لصيارفة الخزائن الفرعية للبنك في اول كل يوم، واستلام ما لديهم من نقدية نهاية العمل اليومي
- – الخزينة الفرعية (أمناء الصناديق): وهي الخزائن مربطة بمختلف اقسام البنك، وتتولى كل خزينة الإيداع النقدي من العملاء او صرف ما يستحق لهم من نقود، ولا يجي لها قيود يومية وانما تعد كشوفا إحصائية بالنقد الواردة النقد الصادر، ويتم اعداد هذه الكشوف اليومية متمثلة في كشف المدفوعات، كشف المقبوضات، كشف الخزينة (المبالغ)، في نهاية كل يوم بعد اكمال إجراءاتها.

قسم الخزينة في البنك هو أحد أهم الأقسام التي تعني بإدارة لسيولة والأموال اليومية للمؤسسة المالية أو البنك، ويعتبر مركزا حيويا لاتخاذ القرارات المالية القصيرة والمتوسطة الأجل. (لطفي السيد)

أولا: تعريف قسم الخزينة

قسم الخزينة هو الجهة المسؤولة عن متابعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من البنك، وضمان توافر السيولة الكافية لتغطية التزامات البنك اليومية مع تحقيق عائد مناسب على الأموال المتاحة.

يعد قسم الخزينة العمود الفقري لإدارة المالية، فهو يحقق التوازن بين السيولة والربحية، ويحافظ على استقرار المركز المالي للبنك، مما يعزز الثقة لدى العملاء والمستثمرين. (حسن يوسف، 2016، صفحة 106)

من مهام قسم الخزينة في البنك نذكر ما يلي:

- متابعة أرصدة الحسابات لدى البنك المركزي والبنوك المراسلة؛
- تنفيذ عمليات الاقتراض بين البنوك؛
- الاستثمار في أدوات سوق المال مثل أذونات الخزينة والسندات قصيرة الأجل؛
- مراقبة تدفق السيولة اليومية والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية؛
- إدارة عمليات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية عند الحاجة.

ثانيا: المعالجة المحاسبية لعمليات قسم الخزينة

حسب النظام رقم09-04 الصادر يوم 23 جويلية 2009 أصدر المشرع مدونة حسابات تتعلق بالحسابات البنكية، وقد أعطى للعمليات المتعلقة بقسم الخزينة المجموعة رقم 01: حسابات عمليات قسم الخزينة وعمليات ما بين المصارف، حيث يمثل ح/10 الصندوق، ونجد ح/11 البنك المركزي-الخزينة العمومية ومراكز البريد، وتتوزع على ح/110، ح/112، ح/113 على الترتيب. ح/12 الحسابات العادية.

ثالثا: كشوفات حركة النقدية في البنوك

1- كشف حركة النقدية لخزينة المدفوعات

مقبوضات	المبالغ	المدفوعات	المبالغ
الرصيد في بداية اليوم		سحوبات من الحسابات ايجار تأمين مصاريف المستخدمين	

		دفع شيكات أو كمبيالات أوامر شراء مباني أو تجهيزات... إلخ **رصيد خزينة المدفوعات**	
المجموع		المجموع	

2- كشف حركة النقدية لخزينة المقبوضات

مقبوضات	المبالغ	مدفوعات	مبالغ
الودائع(جارية، توفير، لأجل) مبيعات العملات كمبيالات محصلة التحويلات النقدية...		رصيد خزينة المقبوضات	
المجموع		المجموع	

ثالثا: مذكرة تسوية: يقوم البنك في نهاية اليوم بأجراء عمليات جرد لمختلف الأرصدة النقدية للمقبوضات والمدفوعات ومطابقتها مع الرصيد الحقيقي الفعلي الموجود من خلال المعادلة التالية:

رصيد النقدية الفعلي لبداية اليوم + (النقدية الواردة خلال اليوم – النقدية الصادرة خلال اليوم) – رصيد

وبالتالي قد تتعرض الخزينة الرئيسية بحسب طبيعة عملياتها إلى إمكانية ظهور فائض أو عجز في الخزينة في نهاية اليوم، ويتم معالجتها من خلال:

أ.حالة الفائض:

100		الصندوق		
	369	الفائض في الصندوق		
		إثبات العجز		

369		فائض في الصندوق		
	798	إيرادات استثنائية		
		تسوية الفائض		

ب. حالة العجز:

369		العجز في الصندوق		
	100	الصندوق		
		إثبات العجز		

698		أعباء استثنائية		
	369	العجز في الصندوق		
		تسوية العجز		

2201		الحساب الجاري لأمين الصندوق		
	369	العجز في الصندوق		
		تسوية العجز (حالة تحميله على أمين الصندوق)		

-المعالجة المحاسبية لباقي العمليات الخاصة بقسم الصندوق

مثال عددي حول العمليات اليومية للبنك: في 2008/01/01 (افتراضي)، بدأ البنك التجاري BNP PARIBASأعماله برأسمال قدره 6.000.000 دج، أودع منها لدى البنك المركزي 3 ملايين دج، و1.5 مليون لدى AGB، و1.5 مليون دج لدى BEA، كما قام بالأعمال التالية:

-تم سحب مبلغ 500.000 دج من البنك المركزي وأودعه في خزينته (صندوقه).

-تم إصدار أمر بتحويل مبلغ مليون دينار من AGBإلى البنك المركزي.

-تم دفع مبلغ 30.000 دج قيمة ايجار مبنى البنك ومبلغ 20.000 دج قيمة الأثاث بشيك مسحوب على BEA.

- بلغت مقبوضات الصندوق 120.000 دج على الحسابات الجارية.

-بلغت مسحوبات من الصندوق 35.000 دج للحسابات الجارية.

المطلوب: إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

الحل:

110 100 100		البنك المركزي الصندوق (ح/ AGB) الصندوق (ح/ BEA)	3.000.000 1.500.000 1.500.000	
	56	رأس المال تأسيس البنك		6.000.000
100		الصندوق	500.000	
	110	البنك المركزي تحويل من البنك المركزي الى الصندوق		500.000
110		البنك المركزي	1.000.000	
	100	الصندوق تحويل		1.000.000
66 42		أعباء متنوعة القيم الثابتة	30.000 20.000	
	100	الصندوق تسجيل اقتناء معدات البنك		50.000
100		الصندوق	120.000	
	2210	الحساب الجاري إيداع نقدي		120.000

2210		الحساب الجاري	35.000	
	100	الصندوق		35.000
		سحب نقدي		

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

بدأ بنك NATIXIS أعماله برأسمال قدره 10.000.000 دج أودع نصفها لدى البنك المركزي و3 مليون لدى BEA ومليون لدى BNP والباقي في الخزينة. وقام بالعمليات التالية:

-تم سحب مبلغ مليون دج من البنك المركزي وإيداعها في خزينة البنك.

-تم تحويل مبلغ 750.000 دج من BEA إلى BNP.

-تم إيداع ميلغ 500.000 دج في حساب الخزينة من طرف عملائها.

-تم شراء قيم ثابتة للبنك بقيمة 120.000 دج، 40.000 دج دفعها BEA والباقي تم دفعها من ح/ بنك BNP.

-في نهاية اليوم بلغت مدفوعات الخزينة 150.000 دج لعملائها.

المطلوب: إجراء القيود اليومية اللازمة، وكذا حساب رصيد الحساب الجاري وحساب الخزينة.

التمرين الثاني:

تقدم أحد عملاء بنك CNEP من أجل صرف نقدي لشيك شخصي بقيمة 40.000 دج، وتوفيرا للوقت لم يقم بتأكد من صحة المبلغ، وبعد وصوله وجد المبلغ يساوي 46.000 دج.

المطلوب: قم باجراء القيود اللازمة لهذه العملية مع العلم أنه لم يقم بإبلاغ البنك، كما أن البنك حمل المسؤولية للصراف.

المحاضرة التاسعة: قسم القروض

تمهيد

يعد قسم القروض أحد الركائز الأساسية في هيكل البنك، إذ يضطلع بدور محوري في تمويل الأفراد والشركات، ودعم عجلة الاقتصاد. يقوم هذا القسم بدراسة طلبات العملاء الراغبين في الحصول على قروض بمختلف أنواعها سواء كانت استهلاكية أو عقارية، أو موجهة للمشروعات الاستثمارية، ويقيم قدرتهم على السداد عبر تحليل بياناتهم المالية والتأكد من الضمانات المقدمة.

يعمل القسم وفق سياسات ائتمانية وتوجيهات البنك المركزي، يهدف تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح من خلال الفوائد والرسوم، وبين إدارة المخاطر للحد من القروض المتعثرة، كما يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمارات الإنتاجية، ما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية.

يمثل قسم القروض حلقة وصل حيوية بين البنك والعملاء، تجمع بين توفير السيولة اللازمة لهم وتحقيق الاستقرار المالي للمؤسسة المصرفية.

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف وانواع القروض

ثانيا: اعداد جدول استهلاك القرض

ثالثا: المعالجة المحاسبية للقروض

أولا: تعريف القرض وأنواعه

أ. تعريف القرض

إن القرض من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري في الوقت الراهن، لكونها العنصر الأساسي الذي يمثل إيرادات البنك.

أن التعريف الاقتصادي للقرض هو يعني وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه أو ما يعادله.

وفي كتاب G. Petit Duit Aulis حول مخاطر القروض البنكية، القرض هو منح البنك أي منح الثقة، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه أو ما يعادله.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية القرض تقوم على العناصر التالية:

- المبلغ: يمثل قيمة القرض الممنوح للعميل من طرف البنك.
- الثقة: لكي تتحقق هذا العنصر لابد من العميل تقديم ضمانات قيمتها تفوق قيمة القرض.
- المدة: هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقرضة وتتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقية القرض.
- سعر الفائدة: يعرف
- الوفاء بالتسديد: هو الوفاء بإرجاع ما اقترضه مضافا عليه فائدة. (علاوي، 2014، صفحة 35)

ب. أنواع القروض

يوجد عدة أنواع للقروض حسب عدة معايير، إلا أنه حسب معيار الاستغلال يوجد نوعان من القروض، تتمثل فيما يلي:

- قروض الاستغلال: هي قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز سنة، وهي موجهة إلى عملية الاستغلال مثل: شراء مواد أولية، تغطية بعض النفقات.
- قروض الاستثمار: هي قروض متوسطة وطويلة الأجل، موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية، الغرض منها هو الانطلاق في المشروع أو توسيعه مثل: شراء مباني، آلات، تجهيزات... إلخ، وتسمى بقروض التجهيز،

تتميز بضخامة المبالغ وكذا انخفاض في سعر الفائدة مقارنة بقروض الاستغلال. (البديوي، 2014، صفحة 273)

ثانيا:

- مثال عددي: لنفترض أن شركة تحتاج إلى قرض استغلال بقيمة **500,000دينار جزائري** لتمويل شراء مواد أولية وشراء بضائع للتخزين. يتم سداد القرض على أقساط ربع سنوية (4 أقساط) لمدة عام واحد، بسعر فائدة سنوي يبلغ **9%**. لحساب تكلفة الفائدة الإجمالية :

- **مبلغ القرض** 500,000 :د.ج
- **سعر الفائدة السنوي**9% :
- **مدة القرض** 12 :شهرًا (1 سنة)
- **جدول السداد** 4 :أقساط كل 3 أشهر .

الحساب :

1. **الفائدة السنوية الإجمالية:**

- الفائدة السنوية = مبلغ القرض × سعر الفائدة السنوي
- الفائدة السنوية = 500,000 د.ج × 9% = 45,000 د.ج

2. **حساب الفائدة لكل قسط:**

- بما أن القرض يتم سداده كل 3 أشهر، فإن نسبة الفائدة لكل قسط هي 2.25 % 9%/4=2.25%.
- فائدة القسط الأول :

500,000×2.25%=11,250د.ج

- فائدة القسط الثاني :

(500000−11250)× 2.25% = 10.500 دج (هنا نستخدم المبلغ المتبقي للقرض)

- فائدة القسط الثالث :

(500000−22500)× 2.25% = 10.500 دج

- فائدة القسط الرابع :

(500000−33250)× 2.25% = 10.500 دج

3. **إجمالي الفائدة:**

- إجمالي الفائدة = 11,250 + 11,000 + 10,750 + 10,500 = 43,500 د.ج

4. **مبلغ القسط:**

- سيتم دفع جزء من أصل القرض في كل قسط، وهو :

500,000د.ج / 4 أقساط = 125,000 د.ج.

- إجمالي القسط الأول :

125,000د.ج (أصل القرض) + 11,250د.ج (فائدة) = 136,250د.ج .

- اجمالي القسط الثاني:

125.000 + 11.000 = 136.000 دج

- اجمالي القسط الثالث:

125.000 + 10.750 = 135.750 دج

- اجمالي القسط الرابع:

125.000 + 10.500 = 135.500 دج

مجموع القرض مع الفوائد = 136250+136000+135750+135500

مجموع القرض = 543.500 دج

ثانيا: المعالجة المحاسبية لقسم القروض

- المعالجة المحاسبية لقروض الاستغلال: حسب القانون 09-04 من النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري فإن الحساب 20211 قروض الاستغلال يكون مدينا في حالة منح القرض، وتكون هذه العملية وفق عدة مراحل، أولها طلب القرض والموافقة عليه، ثم تأتي مرحلة المنح الفعلي للقرض، ثم حساب الفوائد كل ثلاثي أو سداسي، لتأتي المرحلة الأخير وهي تسديد القيمة الاصلية للقرض مع الفوائد المترتبة عليه.

903		التزامات ممنوحة لصالح العملاء	500.000	
	904	التزامات محصلة من العملاء		500.000
		الموافقة على منح القرض		
904		التزامات محصلة من العملاء	500.000	
	903	التزامات ممنوحة لصالح العملاء		500.000
		ترصيد الحسابين 903 و904		
202		قروض الاستغلال	500.000	
	2210	الحساب الجاري للعميل		500.000
		منح القرض للعميل		
2210		الحساب الجاري	136.250	
	202	قروض الاستغلال		125.000
	702	فوائد على قروض الاستغلال		11.250
		استرجاع القرض وتحصيل الفوائد		

- **المعالجة المحاسبية لقروض الاستثمار:** هي بنفس المعالجة المحاسبية لقروض الاستغلال، يختلفان فقط في رقم حساب قروض الاستغلال 202 أما قروض الاستثمار ح/203، كما تختلفان في تسديد الفوائد فهي تكون في شكل دفعات متساوية كل نهاية سنة من خلال جدول استهلاك القرض، كما هو مبين في المثال التالي:

في 2024/01/02 تحصلت مؤسسة (×) على قرض من بنك BNA من العقد اتضح ما يلي:

-قيمة القرض 4.000.000 دج

-معدل الفائدة 8% سنويا

- عدد الدفعات:6 دفعات ثابتة أول سنة بعد استلام القرض.

الحل:

	رأسمال المتبقي في بداية الفترة V0	الفائدة I	الاستهلاك c	الدفعة a	رأسمال المتبقي في نهاية الفترة V
01	4.000.000	320.000	545.261,54	865.261 ,54	3.454.738,46
02	3.454.738,46	276.379,08	588.882,46	865.261 ,54	2.865.856
03	2.865.856	229.268,48	635.993,06	865.261 ,54	2.229.862,94
04	2.229.862,94	178.389,04	686.872,5	865.261 ,54	1.542.990,44
05	1.542.990,44	123.439,24	741.822,30	865.261 ,54	801.168,14
06	801.168,14	64.093,44	801.168,14	865.261 ,54	00
المجموع			4.000.000		

حساب الدفعة:

$$a = V0\frac{i}{(1-(1+i)^{-n})}$$

$$a = 4.000.000\frac{0.08}{(1-(1.08)^{-6})}$$

a= 865.261,54

حساب الفائدة:

I= V0*i

I= 4.000.000 *0.08

I= 320.000

حساب الاستهلاك:

a= c + I

C= a – I

C= 865.261 ,54 – 320.000

C= 545.261,54

حساب رأسمال المتبقي في نهاية المدة:

V1= V0 – C

V1= 4.000.000 – 865.261 ,56

V1= 3.454.738,46

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

قام أحد عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطلب قرض مالي بقيمة 15.000.000 دج، وبعد دراسة الملف في يوم 2020/01/08 وافق البنك طلب عميله، واتفقا على أن يسدد القرض على 10 دفعات ثابتة أولى سنة بعد استلام القرض.

المطلوب: اعد جدول استهلاك القرض للكل الدفعات، ثم قيد محاسبيا عملية منح القرض وكذا تسديد أول وأخر دفعة مع العلم ان معدل الفائدة المطبق هو 8%.

التمرين الثاني:

بتاريخ 2023/07/21 توجه احد عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى الوكالة بسيدي بلعباس رقم 763ن من أجل الحصول على قرض لتمويل تجارته، قيمة القرض 1.500.000 دج، معدل الفائدة السنوي 9.5%، لمدة (15 شهرا)، فوافق البنك على القرض واتفقا على ان يسدد على دفعات ثلاثية، تكون أول دفعة بعد أول ثلاثي من تاريخ الحصول على القرض.

المطلوب:

- اجراء العمليات المحاسبية اللازمة مع تبرير الحسابات.

المحاضرة العاشرة:

قسم خطابات الضمان

تمهيد

تعد خطابات الضمان التي تصدرها البنوك التجارية من أهم الأدوات المالية التي تلعب دورا حيويا في دعم المعاملات التجارية وتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة، خاصة في ظل تزايد حجم التجارة ولاستثمارات على المستويين المحلي والدولي. فهي تمثل تعهدا صريحا من البنك بدفع مبلغ معين إلى طرف مستفيد، في حال إخلال لعميل بالتزاماته التعاقدية.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف خطابات الضمان.

ثانيا: شروط ومراحل منح خطابات الضمان

ثالثا: المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان

أولا: مفهوم خطابات الضمان

أ. تعريف خطابات الضمان

خطاب الضمان المصرفي هو تعهد كتابي يصدره البنك نيابة عن عميله (الآمر) لصالح طرف ثالث (المستفيد)، ويلتزم البنك بدفع مبلغ مالي محدد للمستفيد عند أول طلب منه، إذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه المستفيد خلال فترة سريان الخطاب.

تعد خطاب الضمان وسيلة أمان هامة لحماية الأطراف المتعاقدة من مخاطر عدم تنفيذ العقود، وتستخدم بشكل واسع في المناقصات والمشاريع الكبرى والمعاملات التجارية الكبرى الدولية والوطنية.

تكمن أهمية خطابات الضمان في كونها وسيلة ائتمان غير مباشرة، تتيح للمتعاملين تنفيذ مشاريعهم وعقودهم دون الحاجة إلى تجميد مبالغ مالية كبيرة، مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وتسهيل انجاز الصفقات، خصوصا في مجالات مثل الاشغال العمومية، التوريد والمناقصات.

كما تتميز هذه الخطابات بكونها مستقلة عن العقد الأصلي، اذ يلتزم البنك بالدفع بمجرد تحقق شروط الضمان، دون الدخول في المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاقدة. وهذا ما يمنحها قوة قانونية وموثوقية عالية في المعاملات التجارية. (سحنون، 2022 – 2023)

خصائص أساسية:

- **مستقل عن العقد الأصلي** :العلاقة بين البنك والمستفيد مستقلة عن العقد التجاري الأساسي. البنك يدفع عند الطلب (ما لم يكن هناك احتيال واضح)، ولا يتحمل مسؤولية التحقق من صحة الإخلال بالعقد.
- **ضمان غير مشروط (غالباً)** :في معظم الأحيان، تكون خطابات الضمان "غير مشروطة" أو "عند أول طلب(On Demand) "، مما يعني أن البنك ملزم بالدفع بمجرد تقديم المطالبة المستوفية للشروط المنصوص عليها في خطاب الضمان نفسه.
- **مؤقت** :يصدر لفترة زمنية محددة أو حتى تاريخ انتهاء صلاحية محدد، وبعدها تنتهي مسؤولية البنك.

ب. أطراف خطاب الضمان

- العميل: الطرف الذي يطلب من البنك إصدار خطاب الضمان.
- البنك: هو المؤسسة المصرفية الذي يصدر خطاب الضمان ويتعهد فيه بضمان العميل.

- المستفيد: هو الطرف الثالث في العملية لصالحه يصدر خطاب الضمان، وهو الشخص الذي سيحصل على المبلغ المتفق عليه. (سحنون، 2022 – 2023)

ثانيا: أنواع خطابات الضمان وأهميته

أ. أنواع خطابات الضمان

- الخطاب الابتدائي: يصدر هذا النوع قبل الدخول في المناقصات لضمان جدية العرض المقدم من العميل.
- الخطاب النهائي (خطاب الأداء): يصدر بعد رسو المناقصة لضمان حسن تنفيذ العقد في الوقت المحدد، وتستخدم لضمان تسليم السلع أو الخدمات.
- خطاب ضمان الدفع، تضمن سداد قيمة الفواتير أو مدفوعات مستحقة.

ب. أهمية خطاب الضمان

تكمن الأهمية الرئيسية لخطاب الضمان في **توفير الثقة والأمان** لجميع الأطراف المتعاقدة:

1. **لصالح المستفيد (صاحب المشروع)** :يضمن له تعويضاً مالياً سريعاً ومباشراً في حال تخلف الطرف الآخر عن تنفيذ التزاماته (مثل عدم إكمال المشروع أو عدم الالتزام بالمواصفات).

2. **لصالح الآمر (المقاول/المورد)** :يتيح له المشاركة في مناقصات وعقود كبيرة تتطلب ضمانات قوية، دون الحاجة لتجميد مبالغ نقدية ضخمة لديه، مما يحسن من سيولته النقدية. (اسماعيل ، 2016، صفحة 56)

ثالثا: المعالجة المحاسبية لخطابات الضمان

مثال عددي: أراد العميل (×) شراء سيارة بقيمة 7.800.000 دج من شركة TOYOTA، حيث طلبت منه الشركة التسديد عن طريق شيك موقع من طرف البنك (أي بضمان البنك عن طريق خطابات الضمان)، وفي تاريخ 08-11-2012 ذهب العميل إلى بنك الخليج الجزائري وكالة سيدي بلعباس وطلب خطاب الضمان، حيث قدمه له موظف الوكالة وذلك بعد سحب القيمة المطلوبة من حسابه الجاري وقيمة 100 دج كأتعاب البنك ونسبة 19 كرسم على القيمة المضافة، تكون المعالجة المحاسبية كالتالي:

1- تحصيل قيمة التأمين وذلك عن طريق سحبها من الحساب الجاري للعميل:

2210		الحساب الجاري	7.800.000	
	100	الصندوق		7.800.000
		تجميد قيمة التأمين		

2- فتح حساب خطاب الضمان

91		التزامات البنك	7.800.000	
	91	تعهدات		7.800.000
		العميل		
		فتح خطاب الضمان		

3- فك التجميد عن الحساب

100		الصندوق	7.800.000	
	2210			7.800.000
		الحساب الجاري		
		ففك التجميد عن الحساب		

4- احتساب الأتعاب والرسم على القيمة المضافة:

2210		الحساب الجاري	7.800.119	
	260	خطاب الضمان		7.800.000
	701	عمولة البنك		100
	341	الرسم على القيمة		19
		المضافة		
		حساب الاتعاب		

5- ترصيد الحسابات الوسطية:

91		التزامات البنك	7.800.000	
	91	التزامات العميل		7.800.000

المحاضرة الحادية عشر:

الاعتماد المستندي

تمهيد

تُعد التجارة الدولية بمثابة المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، إلا أنها تحمل في طياتها مخاطر جوهرية تنبع من البعد الجغرافي، واختلاف الأنظمة القانونية والمصرفية، وغياب الثقة المباشرة بين المصدر (البائع) والمستورد (المشتري). لتجاوز هذه العقبات وضمان سلاسة حركة التبادل التجاري عبر الحدود، نشأت الحاجة لأدوات مالية توفر الحماية والثقة لجميع الأطراف المعنية.

يأتي "الاعتماد المستندي (Letter of Credit) "في طليعة هذه الأدوات، ليمثل الآلية الأكثر شيوعاً وضماناً في تسوية المدفوعات الدولية. إنه ليس مجرد وسيلة دفع، بل هو تعهد مصرفي يضمن التزام البنك بسداد قيمة البضاعة للمصدر مقابل تقديمه لمستندات شحن مطابقة تماماً للشروط المتفق عليها مسبقاً.

ومن خلال ما سبق سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: تعريف الاعتماد المستندي

ثانيا: أطراف الاعتماد المستندي

ثالثا: المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي

أولا: مفهوم الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو تعهد كتابي من البنك المستورد (فاتح الاعتماد) لدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها، ويتم ذلك بناءا على طلب المشتري (مقدم الطلب).

يلتزم البنك بدفع مبلغ معين أو قبول كمبيالة مقابل تقديم المستندات المطلوبة مطابقة للشروط المحددة في الاعتماد، حيث يؤمن الاعتماد المستندي كلا من المشتري والمورد في عمليات التجارة الدولية، أي يضمن للمشتري استلام بضاعته ويضمن للمورد الحصول على مستحقاته. (اسماعيل ، 2016، صفحة 36)

ثانيا: أطراف الاعتماد المستندي

من خلال التعاريف السابقة تم التوصل إلى وجود أربعة أطراف مترابطة في عملية الاعتماد المستندي والمتمثلة في:

- المستورد: وهو البادئ بعملية فتح الاعتماد بناءا على طلبه، لغرض استراد بضاعة معينة، ويكون قد سبق له التواصل مع المصدر لها.
- المصدر: وهو البائع للبضاعة، وهو
- بنك المستورد: وهو البنك الذي يتعامل معه المشتري للبضاعة، وهو يتولى فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر الأجنبي، ويتعهد لمراسله (البنك المصدر) بتسديد ثمن البضاعة حال استلامه لوثائق الشحن ومطابقتها لشروط فتح الاعتماد.
- بنك المصدر: وهو البنك الذي يتعامل معه البائع للبضاعة، يقوم بتدقيق وثائق الشحن نيابة عن بنك المستورد والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد المستندي. (اسماعيل ، 2016، صفحة 38)

ثالثا: المعالجة المحاسبية للاعتماد المستندي

1. مرحلة فتح الاعتماد

902		مقابل تعهدات لصالح العملاء	××××	
	902	تعهدات لصالح العملاء		××××
		فتح الاعتماد (تعهد)		

2. مرحلة تجميد المبلغ من حساب العميل

22		الحساب الجاري للعميل	××××	
	265	إيداع من أجل قرض مستندي		××××
	707	نواتج على عمليات خارج الميزانية		
		تجميد المبلغ من حساب العميل		

3. مرحلة تنفيذ الاعتماد

265		إيداع من أجل قرض مستندي	××××	
	2210	الحساب الجاري للعميل		××××
		إلغاء التجميد		

4. مرحلة التحويل للبنك الأجنبي

2210		الحساب الجاري للعميل	××××	
	3699	مقابل وضعية الصرف		××××
		تحويل على البنك الأجنبي (يكون المبلغ بالدينار بسعر صرف اليوم الذي قد يختلف عن سعر صرف يوم التجميد)		

5. المحاسبة بالعملة الصعبة

902		تعهدات لصالح العملاء	××××	
	902	مقابل تعهدات لصالح العملاء		××××
		قيد التسوية (يكون بالعملة الصعبة)		

المحاضرة الثانية عشر:

قسم الأوراق التجارية (تحصيل الأوراق التجارية)

تمهيد

يُعدّ القانون التجاري نظاماً يختلف عن القانون المدني في العديد من الجوانب، أبرزها الحاجة إلى السرعة والثقة والائتمان في المعاملات. من رحم هذه الحاجة نشأت فكرة الأوراق التجارية كآلية فعالة لتجاوز قيود التعامل النقدي المباشر أو الائتمان المدني البطيء. تعد الأوراق التجارية إحدى أهم الأدوات التي تنظم العلاقات المالية في عالم التجارة والأعمال، وتلعب دوراً محورياً في تيسير التبادلات وتوفير الائتمان. الأوراق التجارية هي صكوك مكتوبة بشكل معين حدده القانون، قابلة للتداول بالطرق التجارية، وتمثل حقاً بمبلغ نقدي مستحق الدفع في تاريخ محدد أو عند الاطلاع، وتعد بديلاً فعالاً للنقود ووسيلة هامة للائتمان في المعاملات التجارية.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم الأوراق التجارية

ثانيا: الخصائص الأساسية للأوراق التجارية

ثالثا: المعالجة المحاسبية لتحصيل الوراق التجارية

أولا: مفهوم الوراق التجارية

الأوراق التجارية هي عبارة عن وسائل دفع للأجل، قابلة للتداول تثبت حقا لحاملها يستحق الدفع عند تاريخ محدد، تتميز بشروط شكلية صارمة لضمان صلاحيتها وفعاليتها، تسمح للمؤسسة بالحصول على الأموال عند الحاجة دون انتظار تسديدات الزبائن عند تاريخ الاستحقاق، أهم هذه الأوراق: (العصار و الحلبي، 2000)

- **السفتجة (الكمبيالة):** هي محرر يأمر فيه الدائن (الساحب أو المورد) مدينه (المسحوب عليه أو المورد) بدفع مبلغ معين (القيمة الاسمية) بتاريخ معين (تاريخ الاستحقاق) لصالح طرف ثالث هو المستفيد. تتكون السفتجة من:
  - اسم الساحب والمستفيد وعنوانهما.
  - تسمية الوثيقة " السفتجة".
  - الأمر بدفع مبلغ محدد.
  - تاريخ ومكان الإصدار
  - تاريخ الاستحقاق.
  - مكان الدفع ويستحسن أن يكون بنك التوطين للمسحوب عليه.
  - توقيع الساحب.
- **سند لأمر:** هو صك محرر وفق شكل معين حدده القانون تضمن تعهد شخص يسمى " المحرر souscripteur" بأن يدفع في مكان محدد مبلغا معينا من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعيين بمجرد الاطلاع لأمر شخص آخر يسمى " المستفيد".

الفرق بين السفتجة والسند لأمر

- **أطراف السفتجة ثلاثة بينما في السند لأمر اثنان.**
- **صيغة الأمر بالدفع في السفتجة والتعهد بالدفع في السند لأمر**

ثانيا: الخصائص الأساسية للأوراق التجارية:

- **الشكلية** :يجب أن تتضمن الورقة بيانات إلزامية محددة في القانون (مثل كلمة "سفتجة "أو "شيك"، مبلغ المال، تاريخ الاستحقاق) وإلا فقدت صفتها كـ "ورقة تجارية "وتحولت إلى سند عادي.

- **قابلية التداول** :تنتقل الحقوق الثابتة في الورقة التجارية بسهولة من شخص لآخر عن طريق **التظهير** (وهو توقيع المستفيد على ظهر الورقة) أو المناولة إذا كانت لحاملها.

- **استحقاق الوفاء بمبلغ نقدي** :يكون محل الالتزام دائماً مبلغاً من النقود وليس بضائع أو خدمات.

- **الاستقلال والتطهير من الدفوع** :يتميز الالتزام الصرفي بأنه مستقل عن العلاقة الأصلية التي أنشأته، فالحامل حسن النية للورقة التجارية لا يواجه بالدفوع التي كانت قائمة بين المدين والمدينين السابقين (ما يعرف بمبدأ تطهير الدفوع).

- **الضمان الجماعي** :كل من يوقع على الورقة التجارية (ساحب، مظهر، ضامن احتياطي) يعتبر ضامناً متضامناً للوفاء بقيمتها أمام حاملها الشرعي . (أبو عتروس، 2005)

يقوم قسم الأوراق التجارية بالعمليات التالية:

- تحصيل الأوراق التجارية.
- خصم الأوراق التجارية.
- إعادة خصم الأوراق التجارية.
- منح سلف بضمان الأوراق التجارية.

أ. **تحصيل الأوراق التجارية**

هو العملية التي تهدف إلى الحصول على القيمة النقدية (المبلغ المالي) المحددة في الورقة التجارية (كمبيالة، سند لأمر، أو شيك) من المدين الملتزم بالدفع في تاريخ الاستحقاق .

من الناحية القانونية، تحصيل الورقة التجارية هو ممارسة الحامل الشرعي (المستفيد النهائي) لحقه الثابت في الورقة. يتطلب ذلك تقديم الورقة إلى المسحوب عليه أو المدين الأصلي في الموعد والمكان المحددين للوفاء بقيمتها .

إذا تم الدفع، ينقضي الالتزام الصرفي وتبرأ ذمة المدين. أما في حال الرفض، فإن عملية التحصيل تشمل أيضاً الإجراءات القانونية اللاحقة، مثل عمل "البروتستو" (احتجاج عدم الوفاء) للحفاظ على حق الحامل في الرجوع على باقي الموقعين الآخرين (الساحب، المظهرين) المتضامنين في سداد الدين .

من الناحية المحاسبية، تحصيل الأوراق التجارية هو إجراء قيد اليومية اللازم لتسجيل انتقال الحق من حساب "أوراق القبض" إلى حساب "النقدية" أو "البنك"، بالإضافة إلى تسجيل أي مصروفات أو عمولات بنكية متعلقة بعملية التحصيل .(أبو عتروس، 2005)

ب. **طرق التحصيل الرئيسية:**

يمكن أن يتم تحصيل الورقة التجارية بإحدى الطرق التالية: (RAKIBA, 2021)

- التحصيل المباشر: يحتفظ حامل الورقة بها حتى تاريخ الاستحقاق، ثم يقدمها مباشرة للمدين للحصول على المبلغ نقداً أو بشيك عادي.
- التحصيل عن طريق البنك (برسم التحصيل): يرسل العميل (المستفيد) الورقة إلى مصرفه قبل تاريخ الاستحقاق بفترة، ويقوم البنك بدور الوكيل في متابعة تحصيل القيمة من البنك المسحوب عليه مقابل عمولة. في هذه الحالة يتم تظهير الورقة للبنك تظهيراً توكيلياً (غير ناقل للملكية).

ت. المعالجة المحاسبية لتحصيل الأوراق التجارية

المرحلة الأولى: استلام الكمبيالة

361		أوراق تجارية للتحصيل	×××××	
	362	مودعي الأوراق التجارية للتحصيل		×××××
		استلام كمبيالة للتحصيل		

المرحلة الثانية: استلام الكمبيالة للتحصيل

2210		الحساب الجاري	×××××	
	2210	الحساب الجاري		××××
	702	عمولة التحصيل		×××
	341			××

		الرسم على القيمة المضافة **إثبات تحصيل الكمبيالة**		

المرحلة الثالثة: إلغاء الكمبيالة بعد التحصيل

362		مودعي الأوراق التجارية للتحصيل	××××	
	361	أوراق تجارية للتحصيل		××××
		إثبات تحصيل الكمبيالة		

مثال عددي:

بتاريخ 15-03-2025 استلم بنك AGB من مؤسسة (×) كمبيالة رقم 9251 قيمتها الاسمية 75000 دج مسحوبة على مؤسسة (Y) تاريخ استحقاقها 15-03-2016.

بتاريخ 17-03-2025 أرسل البنك لمؤسسة (x) كشفا خاصا بعملية تحصيل الكمبيالة رقم 9251 يتضمن المعلومات التالية:

- القيمة الاسمية: 75000 دج، مصاريف التحصيل: 780 دج، الرسم على القيمة المضافة: 132.60 دج، القيمة الصافية: 74087.40 دج

المطلوب:

- تسجيل القيد المحاسبي لاستلام الكمبيالة.
- تسجيل القيد المحاسبي لتحصيل الكمبيالة.
- تسجيل قيد إلغاء الكمبيالة بعد تحصيلها.

الحل:

361		أوراق تجارية للتحصيل	75.000	
	360	مودعي الأوراق التجارية للتحصيل		75.000
		استلام كمبيالة للتحصيل		

2210		الحساب الجاري	75.000	
	2210	الحساب الجاري		74.087.40
	702	عمولة التحصيل		780
	341	الرسم على القيمة المضافة		132.60
		إثبات تحصيل الكمبيالة		
362		مودعي الأوراق التجارية للتحصيل	75.000	
	361	أوراق تجارية للتحصيل		75.000
		إثبات تحصيل الكمبيالة		

المحاضرة الثالثة عشر:

قسم الأوراق التجارية (خصم الورقة)

تمهيد

في سياق المعاملات التجارية الحديثة، غالباً ما تتم عمليات البيع والشراء بآجال دفع مؤجلة، حيث يقبل البائع الحصول على حقه في تاريخ لاحق عبر ورقة تجارية (كمبيالة أو سند لأمر). تُمثل هذه الأوراق ديوناً مستحقة التحصيل مستقبلاً، مما قد يؤدي إلى نقص السيولة النقدية لدى التاجر (الدائن) الذي يحتاج إلى المال لمواصلة نشاطه اليومي أو الاستثمار في صفقات جديدة.

هنا يبرز دور "خصم الأوراق التجارية "كحل مصرفي فعال يربط بين الحاجة للسيولة الفورية والديون الآجلة.

يُعد خصم الأوراق التجارية أحد أهم الأدوات المصرفية والآليات التمويلية قصيرة الأجل المتاحة للمؤسسات التجارية .يلعب هذا المفهوم دوراً حيوياً في ديناميكية الأعمال التجارية التي تعتمد على البيع الآجل والائتمان المتبادل بين التجار.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم خصم الورقة التجارية

ثانيا: المعالجة المحاسبية لخصم الورقة التجارية

أولا: مفهوم خصم الورقة التجارية

أ. تعريف خصم الورقة التجارية

هو عملية مصرفية وتجارية تُمكّن حاملي الأوراق التجارية (مثل الكمبيالات والسندات لأمر) من الحصول على قيمتها نقداً من البنك قبل تاريخ استحقاقها .تُعد هذه العملية شكلاً من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، وتوفر السيولة الفورية للتاجر أو الشركة .(منصور، 2019)

ب.كيفية عمل عملية الخصم

عندما يقوم حامل الورقة التجارية بخصمها لدى البنك، فإنه يقوم بما يلي:

1. التظهير الناقل للملكية :يقوم العميل (حامل الورقة) بتظهير الورقة التجارية للبنك، مما يعني نقل ملكية الحق الثابت فيها إلى البنك.

2. دفع القيمة الحالية :يدفع البنك للعميل القيمة الحالية (الصافية) للورقة، والتي تكون أقل من القيمة الاسمية المذكورة في الورقة.

3. خصم العمولات والفوائد (الآجيو) :الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المدفوعة فعلاً هو ما يُعرف بـ "الآجيو"، والذي يمثل الفوائد (مقابل المدة المتبقية حتى الاستحقاق) والعمولات والمصاريف التي يتقاضاها البنك كأجر مقابل خدمته .(منصور، 2019)

ت. مكونات الخصم (الآجيو)

تتكون قيمة الخصم التي يقتطعها البنك من العناصر التالية:

- الفائدة (الخصم) :هي الفائدة المستحقة عن الفترة الزمنية المتبقية من تاريخ الخصم حتى تاريخ الاستحقاق، وتحسب بناءً على سعر الفائدة المتفق عليه بين العميل والبنك.

- العمولات :هي مبالغ يتقاضاها البنك مقابل الخدمات الإدارية والمصرفية (مثل عمولة التحصيل، عمولة البريد).

- المصاريف :أي نفقات أخرى قد يتكبدها البنك .

ث. الأهمية والفوائد

- توفير السيولة :الفائدة الرئيسية لخصم الأوراق التجارية هي قدرة التجار على تحويل ديونهم الآجلة إلى نقد فوري، مما يساعدهم على تلبية التزاماتهم المالية العاجلة.

- استمرارية الأعمال :يساهم الخصم في ضمان استمرارية تدفق النقد داخل الشركة ويسمح لها بالقيام بعمليات تجارية جديدة.

ج. المخاطر والمسؤولية

على الرغم من أن البنك يصبح هو الحامل الجديد للورقة، إلا أن العميل (المُظهِر) يظل ضامناً احتياطياً للوفاء بقيمة الورقة. بمعنى، إذا رفض المدين الأصلي دفع قيمة الورقة في تاريخ الاستحقاق، يحق للبنك الرجوع على العميل الذي قام بخصمها ومطالبته بسداد المبلغ .

ح. الآجيو (الخصم المصرفي)

الآجيو هو المقابل المالي الذي يتقاضاه البنك مقابل تقديم هذه الخدمة وتحمله مخاطر الانتظار والتحصيل. يتكون الآجيو أساساً من:

1. **الفائدة** :محسوبة على أساس المدة المتبقية لاستحقاق الورقة وسعر الخصم المتفق عليه.
2. **العمولات والمصاريف** :رسوم إدارية يفرضها البنك. (منصور، 2019)

ثانيا: المعالجة المحاسبية لخصم الورقة التجارية

تقوم الوكالة هنا بإعطاء العميل القيمة الحالية التي هي اقل من القيمة الاسمية للورقة التجارية وذلك قبل استحقاقها، ويعتبر الخصم هنا الفرق بين القيمتين للورقة، ويتكون هنا عنصرين:

- فائدة الخصم وتحسب كما يلي: (القيمة الاسمية × معدل الفائدة × عدد الأيام) /360
- عمولة الخصم هي مبلغ يتقاضاه بنك أو مؤسسة مالية مقابل خصم ورقة تجارية، مثل كمبيالة، قبل تاريخ استحقاقها، وتمثل أجر البنك عن الخدمة، وتُحتسب هذه العمولة بناءً على عدة عوامل، وتُضاف إلى المصاريف الأخرى مثل الخصم التجاري ومصاريف التحصيل والرسوم لتحديد التكلفة الإجمالية للعملية .

أنواع عمولات الخصم

- **عمولة ثابتة** :مبلغ محدد وثابت تفرضه المؤسسة المالية.
- **عمولة متغيرة** :تُحسب كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للورقة، وتتناسب مع المدة الزمنية المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق.

- **رسوم** :قد تُفرض رسوم إضافية، إما كنسبة مئوية أو مبلغ ثابت، وتُضاف إلى التكلفة الإجمالية.
- **الخصم التجاري** :يُحتسب هذا الخصم على أساس القيمة الاسمية للورقة وفترة الاستحقاق ومعدل الخصم .
- كيفية حساب التكلفة الإجمالية (الآجيو)

يُحسب إجمالي التكاليف التي يتحملها صاحب الورقة التجارية كالتالي :الآجيو = **الخصم التجاري + مجموع العمولات والمصاريف + مجموع الرسوم**

- تعالج عملية الخصم محاسبيا حسب الخطوات التالية:

- **إيداع الكمبيالة للخصم:**

200		أوراق تجارية للخصم	××××	
	201	مودعي الأوراق التجارية للخصم		××××
		إيداع الكمبيالة للخصم		

- **خصم الكمبيالة:**

20		خصم الورقة التجارية	××××	
	2210	الحساب الجاري		××××
	7029	فوائد الخصم		××××
	702	عمولة الخصم		××××
	341	الرسم على القيمة المضافة		××××
		إثبات خصم الورقة		

- **إلغاء الكمبيالة بعد خصمها:**

201		مودعي الأوراق التجارية للخصم	××××	
	200	أوراق تجارية للخصم		××××

		إلغاء الورقة بعد خصمها		

مثال عددي:

عند تقديم الورقة التجارية للخصم مثال بتاريخ 16-10- 2011وافقت الوكالة خصم الكمبيالة لصالح العميل (×) قيمتها الاسمية 400000 دج مؤرخة في 17-02-2011. وتستحق الدفع في 03-12-2011 م والشخص المدين بقيمة الكمبيالة (y) له حساب في نفس الوكالة، وقد اقتطعت الوكالة قيمة فوائد سنوية % 12 وعمولة متناسبة مع الزمن ب 0.6 %، أما العمولة الثابتة تقدر ب 0.2% من قيمة الكمبيالة، وإضافة صافي قيمتها إلى حساب العميل المستفيد.

المطلوب:

- حساب مصارف الآجيو؟ ثم حساب معدل الخصم الحقيقي؟
- حساب القيمة الصافية للورقة؟
- اجراء القيود المحاسبية اللازمة؟

الحل:

1- حساب قيمة الخصم:

المدة: تمثل عدد الأيام المتبقية من شهر أكتوبر أي 15 يوما و30 يوما من شهر نوفمبر و03 أيام من شهر ديسمبر أي المجموع يساوي 47 يوما.

$$\textbf{قيمة الخصم} = \frac{(\text{المدة} \times \text{الخصم معدل} \times \text{الاسمية القيمة})}{36000}$$

$$\text{قيمة الخصم} = \frac{(400000 \times 12 \times 47)}{36000}$$

قيمة الخصم= 6266.66 دج

2- حساب قيمة العمولة المرتبطة بالزمن: هي عمولة لها علاقة بالزمن وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\textbf{العمولة المرتبطة بالزمن} = \frac{(\text{المدة} \times \text{العمولة معدل} \times \text{الاسمية القيمة})}{36000}$$

قيمة العمولة= $\frac{(400000\times0.6\times47)}{36000}$

قيمة العمولة= 313.33 دج

3- حساب قيمة العمولة الثابتة: هي عمولة ليس لها علاقة بالزمن وتحسب بالعلاقة التالية:

قيمة العمولة الثابتة= $\frac{(\text{الثابتة العمولة معدل}\times\text{الاسمية القيمة})}{100}$

قيمة العمولة الثابتة= $\frac{(400000\times0.2)}{100}$

قيمة العمولة الثابتة= 800 دج

4- مصاريف الآجيو:

الآجيو(خارج الرسم)= (قيمة الخصم + قيمة العمولة المرتبطة بالزمن + قيمة العمولة الثابتة)

الآجيو= (800+313.33+6266.66)

الآجيو= 7379.99 دج

الرسم على القيمة المضافة= الآجيو×معدل الرسم على القيمة المضافة

الرسم على القيمة المضافة= 0.19×7379.99

الرسم على القيمة المضافة= 1402.1981 دج

الآجيو متضمن الرسم= الآجيو خارج الرسم + الرسم على القيمة المضافة

الآجيو= 1402.1981+7379.99

الآجيو متضمن الرسم= 8782.1881 دج

5- معدل الخصم الحقيقي

قيمة الخصم= $\frac{\text{المدة}\times\text{معدل الخصم الحقيقي}\times\text{الاسمية القيمة}}{36000}$

قيمة الخصم=7379.99دج

القيمة الاسمية=400000 دج

المدة=47 يوما

$$\frac{(47\times\text{معدل الخصم الحقيقي}\times 400000)}{36000} = 7379.99$$

$$\text{معدل الخصم الحقيقي} = \frac{(7379.99\times 36000)}{(400000\times 47)}$$

معدل الخصم الحقيقي= 14.13%

- **حساب القيمة الصافية:**

القيمة الصافية= القيمة الاسمية – الآجيو متضمن الرسم

القيمة الصافية= 400000 – 8782.1881

القيمة الصافية= 391217.8119 دج

- المعالجة المحاسبية لعملية خصم الورقة التجارية

200		أوراق تجارية للخصم	400.000	
	201	مودعي الأوراق التجارية للخصم		400.000
		إيداع الكمبيالة للخصم		
20		خصم الورقة التجارية	400.000	
	2210	الحساب الجاري		391217.8119
	7029	فوائد الخصم		6266.66
	702	عمولة الخصم		1113.33
	341	الرسم على القيمة المضافة		1402.1981
		إثبات خصم الورقة		
201		مودعي الأوراق التجارية للخصم	400.000	

	200	أوراق تجارية للخصم إلغاء الورقة بعد خصمها		400.000

سلسلة تمارين

التمرين الأول:

عمليات متعلقة بقسم الأوراق التجارية

- بتاريخ 03-01-2020 استلم البنك كمبيالة رقم 2020/11 من أحد عملائه(×) على حساب عميل آخر له (عميلين في نفس الوكالة) قيمتها الاسمية: 196.350دج، تاريخ استحقاقها 05-01-2020.

- بتاريخ 08-01-2020 أرسل البنك إلى العميل (×) كشف خاص بعملية تحصيل الكمبيالة رقم 2020/11 تتضمن المعلومات التالية: القيمة الاسمية: 196.350دج، عمولة التحصيل:3%، ونسبة الرسم على القيمة المضافة: 19% .

المطلوب:

- احسب عمولة التحصيل ثم القيمة الصافية؟

- اجراء القيود اليومية اللازمة؟

التمرين الثاني:

بتاريخ 26-12-2019 استلم البنك كمبيالة رقم 2019/147 من أحد عملائه لخصمها قبل تاريخ استحقاقها، قيمتها الاسمية 850.000 دج المؤرخة يوم 04-11-2019 تاريخ استحقاقها 04-02-2020. اقتطع البنك فوائد الخصم بقيمة 10% مع عمولة الخصم المرتبطة بالزمن 1.03%، عمولة الخصم الثابتة 0.95%، الرسم على القيمة المضافة 19%.

المطلوب:

- اجراء قيود اليومية اللازمة لعملية الخصم مع تبرير العمليات.

المحاضرة الرابعة عشر:

القوائم المالية

تمهيد

تعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية للنظام المحاسبي لأي مؤسسة، فهي توفر معلومات حيوية لمختلف المستخدمين (إدارة، مستثمرون، جهات رقابية) لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن القوائم المالية للمؤسسات المالية، كالبنوك وشركات التأمين، تختلف جوهرياً عن تلك الخاصة بالشركات الصناعية أو التجارية بسبب طبيعة نشاطها القائم على إدارة الأموال والسيولة والمخاطر.

من خلال ما سبق سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم القوائم المالية

ثانيا: أهمية القوائم المالية

ثالثا: عرض القوائم المالية للبنوك التجارية

أولا: مفهوم القوائم المالية

أ. تعريف القوائم المالية

إن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.

القوائم المالية تعتبر وسيلة بموجبها يتم نقل صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للإدارة والأطراف المعنية، وبالتالي فالقوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المحاسبية متفق عليها محاسبيا مبوبة ومجمعة باستعمال أدوات وفق أشكال معينة لتتضمن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة. وتشمل هذه القوائم المالية عامة على: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق (توادري، 2010، صفحة 47).

ب. خصائص القوائم المالية

تتلخص الخصائص النوعية للقوائم المالية في أربع خصائص أساسية وهي: القابلية، للفهم، الملائمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة. (صغير، 2010، صفحة 101)

- **القابلية للفهم:**

وتعني هذه الخاصية أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، فمن جهة يجب ان تكون واضحة خالية من التعقيد ومن جهة أخرى يجب أن يكون للمستخدمين مستوى معقول من المعرفة يمكنهم من فهم هذه المعلومات.

- **الملائمة:**

حتى تكون المعلومات ملائمة لحاجيات المستخدمين وتكون مؤثرة على قرارات المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تصحيح ما تم تقييمه سابقا واتخاذ القرارات بناءا على ذلك يجب أن تكتسب خاصية الأهمية النسبية.

- **الأهمية النسبية:**

وهي تلك المعلومات التي يؤثر حذفها أو تحريفها على قرارات المستثمر الاقتصادية وبالتالي يجب الافصاح على المعلومات المهمة في القوائم المالية ولهذا يجب توفر خاصية الأهمية النسبية في المعلومات لتكون نافعة.

- **الموثوقية:**

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات صادقة بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها وتتفرع من خاصية الموثوقية الصفات الفرعية التالية: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، عدم التحيز، الحيطة والحذر وتكاملية المعلومات.

- التمثيل الصادق: أي أن تكون المعلومات المالية تمثل بصدق الأحداث والعمليات المالية التي حدثت والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية في المؤسسة.
- عدم التحيز: أي أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين، أي أن يكون بعيدا عن التحيز الشخصي.

- الحيطة والحذر: أي يجب تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول والإيرادات أو التقليل المتعمد للخصوم والمصاريف.
- الجوهر فوق الشكل: أي أن تكون المعلومات تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث لا أن تقتصر على عرض الشكل القانوني لهذه الأحداث والوقائع حتى تكون المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- تكاملية المعلومات: أي لا يجب عرض المعلومات في القوائم المالية ناقصة أو محذوف منها أو إلغاء أي جزء منها يخل بمصداقيتها.
- **القابلية للمقارنة:**

أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسة بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، وهذا ما يساعد مستخدمو القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثالثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: أداة اتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة إيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط عالقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها عالقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العالقات المستقبلية معها. (مشري، 2010، صفحة 67)

ثالثا: عرض القوائم المالية في البنوك التجارية

يقوم النظام المحاسبي المالي بتحديد شروط اعداد ونشر الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية والتي تتكون من الميزانية، خارج الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق.

1. الميزانية:

الميزانية هي المرآة التي تعكس نتيجة نشاط البنك أو تعطي صورة صادقة عن المركز المالي في فترة زمنية معينة فالبنوك منشآت مالية تأخذ عناصر أصولها السائلة الطبيعة النقدية، وتعتبر أهم ممتلكات البنك، وبالتالي يجب إعداد الميزانية بصورة توضح أهمية هذه بنك في جانب الأصول يكون الترتيب ابتداء العناصر، فعندما نكون بصدد إعداد ميزانية بالأصول النقدية وانتهاء بالأصول الثابتة، أما جانب الخصوم الذي يمثل الموارد المالية للبنك فيجب ترتيب عناصر هذا الجانب بصورة توضح مقدار الموارد الداخلية والموارد الخارجية للبنك وذلك حتى يستطيع مستخدم هذه القوائم التعرف بصورة محددة على أوجه استخدام هذه الموارد و مقدار الأهمية النسبية لعناصر هذه الموارد واستخداماتها. (فتاح، 2001، الصفحات 75-79)

يتم إعداد الميزانية وفق الترتيب التنازلي للسيولة، تتضمن الميزانية من عناصر الأصول والخصوم نذكرها كما يلي:

أ. **الأصول:** تتضمن العناصر التالية: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 20-21)

- **الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية:** ويشتمل الصندوق الذي يحتوي على الأوراق والقطع النقدية الجزائرية والأجنبية التي لها سعر قانوني وكذا الشيكات السياحية، بالإضافة للموجودات لدى البنك المركزي والخزينة العمومية وكذا الموجودات لدى مركز الصكوك.
- **أصول مالية مملوكة لغرض التعامل:** وتشمل الأصول المالية المكتسبة من طرف البنوك لغرض تحقيق ربح في رأس المال قصير الأجل وذلك بإعادة بيعها في إطار أنشطة السوق.
- **أصول مالية جاهزة للبيع:** يشمل هذا الحساب على الأصول المالية التي لا تدرج في الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل والمملوكة حتى تاريخ الاستحقاق وقروض وحسابات دائنة على الهيئات والزبائن والمساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة او الكيانات.

- **قروض وحسابات دائنة على الهيئات المالية**: وهي أصول مالية ذات دفع محدد أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في سوق نشيط، ويشمل أيضا المستحقات التابعة على المؤسسات المالية المجازة بموجب العمليات المصرفية.
- **قروض وحسابات دائنة على الزبائن**: وهي مجموع السلفات والحقوق المجازة بموجب العمليات المصرفية على الزبائن من غير المؤسسات المالية وكذا الحقوق المحازة على الزبائن من غير الهيئات المالية من جراء عمليات الايجار والتمويل.
- **أصول مالية مملوكة حتى الاستحقاق**: وهي الأصول المالية التي تتوج بمدفوعات محددة أو قابلة للتحديد وذات استحقاق محدد التي تنويها المؤسسة المالية ونستطيع الحفاظ عليها حتى آجال الاستحقاق.
- **الضرائب الجارية–أصول**: يسجل فيه التسبيقات والحسابات المدفوعة للدولة، خاصة بموجب الضريبة على النتائج والرسوم ورقم الأعمال، أي يسجل فيه فائض الدفع على المبلغ المستحق بموجب الفترة أو الفترات السابقة.
- **الضرائب المؤجلة–الأصول**: يسجل فيه مبالغ الضرائب على النتائج القابلة للتحصيل خلال السنوات المقبلة.
- **أصول أخرى**: يشمل هذا الأصل خاصة على المخزونات والحقوق على الغير التي لا تظهر في بنود الأصول الأخرى، باستثناء حسابات التسوية، كما يتضمن أيضا رأس المال المكتتب غير المطلوب او غير المسدد رغم طلبه من راس المال المكتتب.
- **حسابات التسوية**: وهي المقابل للأرباح الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية وخاصة العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والأعباء المسجلة مسبقا والايرادات للتحصيل.
- **المساهمات في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات**: شمل سندات المساهمة في الفروع والمؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة غير المملوكة التي لم يتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها في مستقبل قريب، وسندات المساهمة هذه هي سندات التي يقدر أن امتلكها لمدة طويلة يفيد نشاط البنوك وتمكنها من ممارسة نفوذ معين على المؤسسة المصدرة للسندات أو ممارسة رقابة عليها.
- **العقارات الموظفة**: وتشمل الأملاك العقارية المملوكة من طرف المؤسسة الخاضعة لتقاضي ايجار أو تثمين رأس مال.

- **الأصول الثابتة المادية:** ويشمل الأصول المادية المملوكة من طرف البنوك لغرض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والتي من المفروض أن تتعدى مدة استعمالها ما بعد السنة المالية.
- **الأصول الثابتة غير المادية:** وهي أصول قابلة للتحديد، غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة من طرف البنوك في إطار أنشطتها العادية، وتشمل أيضا المحلات التجارية المكتسبة والمعاملات والبرامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى والإعفاءات ومصاريف التطوير.
- **فارق الحيازة:** وهو أصل غير محدد وعليه يجب أن يميز عن التثبيتات المعنوية، يسجل فيه فارق الحيازة ايجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء.

ب. **الخصوم:** تتضمن العناصر التالية: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 21-22)

- **البنك المركزي:** يشمل الديون تجاه البنك المركزي لبلد إقامة البنوك والمستحقة تحت الطلب أو التي تستلزم مهلة أو إشعار مسبقا مدته24 ساعة أو يوم عمل واحد.
- **ديون تجاه الهيئات المالية:** يشمل الديون الخاصة بالعمليات المصرفية تجاه الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والدون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.
- **ديون تجاه الزبائن:** يشمل جميع الديون تجاه الأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية باستثناء الاقتراضات التابعة والدون المجسدة بورقة مالية تدخل في نشاط محفظة الأوراق المالية.
- **ديون ممثلة بورقة مالية:** وهي الديون الممثلة بأوراق مالية أصدرتها المشروطة، المالية الأوراق باستثناء وخارجها الجزائر في البنوك وتشمل أيضا سندات الصندوق والأوراق المالية ما بين البنوك والأوراق المالية للمستحقات القابلة للتداول الصادرة في الجزائر وفي الخارج والسندات والأوراق المالية الأخرى ذات العائد الثابت.
- **الضرائب الجارية-خصوم:** على يسجل فيه الضريبة الواجب دفعها السنة أو السنوات المالية السابقة في حالة عدم تسديدها.
- **الضرائب المؤجلة-خصوم:** يشمل مبلغ الضرائب المستحقة الواجبة الدفع أثناء السنوات المالية القادمة.
- **خصوم أخرى:** يشمل الديون تجاه الغير والتي تدرج في الحسابات الأخرى من الخصوم باستثناء حسابات التسوية.

- **حسابات التسوية:** ويشمل مقابل الخسائر الناتجة عن تقييم عمليات خارج الميزانية وخاصة العمليات على الأوراق المالية والعملات الصعبة والإيرادات الملاحظة مسبقا والأعباء للدفع.
- **مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء:** تشمل المؤونات المخصصة لتغطية تلك الخسائر التي يحتمل وقوعها بسبب نشوء حوادث والتي يكون تقييمها وتحقيقها غير مؤكدين، وأيضا تشمل المؤونات على المعاشات والالتزامات المماثلة (التزامات التقاعد) لصالح المستخدمين والشركاء والوكلاء الاجتماعيين للبنوك.
- **إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمارات:** ويشمل الإعانات لفائدة البنوك لغرض حيازة ممتلكات معينة أو إنشاءها، وتمويل أنشطة طويلة الأجل كإقامة كيانات في الخارج والبحث عن سوق جديدة.
- **أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة:** يشمل المبالغ المخصصة لتغطية المخاطر العامة عندما يستلزم الحذر ذلك، بالنظر للمخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية.
- **ديون تابعة:** تشتمل على الأموال المتأتية من إصدار الأوراق النقدية أو الإقتراضات التابعة التي ال يمكن تسديدها في حالة التصفية، إلا بعد إبداء الدائنين الآخرين عدم رغبتهم في ذلك.
- **رأس المال:** هو القيمة الاسمية للأسهم والأوراق المالية الأخرى التي تكون رأس المال الاجتماعي.
- **علاوات مرتبطة برأس المال:** يشتمل على العلاوات المرتبطة برأس المال المكتتب لا سيما علاوات الإصدار والمساهمة والاندماج والانفصال أو تحويل السندات الى الأسهم.
- **احتياطات:** وهي الاحتياطات المخصصة عن طريق الاقتطاع من الأرباح السنوية المالية السابقة.
- **فارق التقييم:** يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المقيد في لنتيجة والنتائج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية.
- **فارق إعادة التقييم:** يسجل هذا الحساب فوائض القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الملاحظة على الأصول الثابتة التي تكون موضوع إعادة تقييم حسب الشروط التنظيمية.
- **مبالغ مرحلة:** تعبر عن المبلغ المتراكم للجزء من نتائج السنوات المالية السابقة الذي لم يقرر تخصيصه بعد.
- **نتيجة السنة المالية:** يسجل هذا الحساب ربح أو خسارة السنة المالية.

2. **خارج الميزانية:** (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 23)

خارج الميزانية تشمل جميع العمليات التي يؤجل تحقيقها إلى المستقبل وتتمثل في الأصول المحتملة، وتسمى محتملة ألنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤكد خارج عن إرادة البنك، فهي عمليات تنطوي

على خطر كبير أي عمليات في سوق الصرف والسوق المالي، وتتمثل أنواع العمليات خارج الميزانية فيما يلي:

- الخصوم المحتملة المرتبطة بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير، كضمان الاحتياطي وضمان الكفالة كأن تتعهد البنوك بالتسديد عند تاريخ استحقاق سفتجة عن طريق القبول والتظهير إذا لم يفي الزبون بذلك. وأيضا نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي؛
- الالتزامات بحد ذاتها وتتضمن فتح قروض مؤكدة وتسهيل إصدار سندات، ففتح قروض مؤكدة هي وعد البنوك بمنح قروض للزبون بشروط معينة بضم القرض إلى ميزانية البنك عندما يريد الزبون استعماله. أما سهولة إصدار السندات هي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات القصيرة الأجل للزبون مثل شهادة الإيداع، ورقة الصندوق، حيث يلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشتريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه؛
- العمليات المرتبطة بتغير نسب الفائدة والصرف فهي تلك التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير سعر الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عمليات التغطية وعمليات المضاربة.

تتكون خارج الميزانية من العناصر التالية:

- **التزامات التمويل لفائدة المؤسسات المالية:** يشمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل وقبول الدفع أو الالتزامات بالدفع وتأكيد فتح الاعتمادات المستندية للهيئات المالية.
- **التزامات التمويل لفائدة الزبائن:** يشمل هذا الحساب على فتح الاعتمادات المؤكدة وخطوط استبدال أوراق الخزينة والالتزامات على تسهيلات إصدار الأوراق المالية لفائدة الزبائن.
- **التزامات ضمان بأمر الهيئات المالية:** يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للهيئات المالية.
- **التزامات ضمان بأمر الزبائن:** يشمل هذا الحساب خصوصا على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أمر أخرى للأعوان الاقتصاديين من غير الهيئات المالية.
- **التزامات أخرى ممنوحة:** يشمل هذا الحساب على الأوراق المالية والعملات الصعبة للتسليم من قبل البنك.

➢ **التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية:** يشمل هذا الحساب على اتفاقيات إعادة التمويل والالتزامات المتنوعة المحصل عليها من الهيئات المالية.

➢ **التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية:** يشمل هذا الحساب على الكفالات والضمانات الاحتياطية وضمانات أخرى محصل عليها من الهيئات المالية.

➢ **التزامات أخرى محصل عليها:** يشمل هذا الحساب خصوصا على الأوراق المالية والعملات الصعبة للاستلام من طرف البنك.

3.جدول حسابات النتائج

وتدرج فيه جميع عناصر ايرادات وأعباء البنك التي تخص السنة المالية موضع القياس، وتتكون ايرادات البنوك من البنود التالية: (فتاح، 2001، صفحة 80)

- الفوائد الدائنة وفوائد خصم الكمبيالات.
- إيرادات الاستثمارات التي تتمثل في فوائد وأرباح الأوراق المالية المملوكة للبنك.
- العمولات التي يتقاضاها البنك من عملائه مقابل الخدمات المصرفية التي يقدمها لهم.
- أرباح عمليات النقد الأجنبي الناتجة من فروق أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية.
- بعض بنود الإيرادات المتنوعة الأخرى.

أما عناصر الأعباء فتتكون من البنود التالية:

- الفوائد المدينة التي يتم احتسابها لعملاء الودائع وودائع صندوق التوفير وبعض الحسابات الجارية الخاصة.
- المصروفات العمومية للبنك والتي تضمن كافة المصاريف الإدارية كالمرتبات والأجور والإيجار والعوائد ومصاريف الإصلاح والصيانة ومصاريف البريد، وما إلى ذلك.
- إهتلاكات الأصول الثابتة المملوكة للبنك كالمباني والأثاث والآلات.
- المخصصات المتعلقة بالديون المشكوك فيها ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية وخلافه.

تتكون جدول حسابات النتائج من العناصر التالية: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 25-26)

➢ **فوائد ونواتج مماثلة:** يشمل هذا الحساب على الفوائد والإيرادات المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

➢ **فوائد وأعباء مماثلة:** يشمل هذا الحساب على الفوائد والأعباء المماثلة بما فيها العمولات التي تكتسي طابع الفوائد.

➢ **عمولات** (نواتج): يحتوي هذا الحساب على نواتج الاستغلال المصرفي المفوترة في شكل عمولات تطابق عائد الخدمات المقدمة للغير باستثناء الإيرادات المدرجة في حساب الفوائد والإيرادات المماثلة.

➢ **عمولات**(أعباء): يشمل هذا الحساب على عمولات الاستغلال المصرفي في شكل عمولات يكون منشأها استعمال الخدمات المقدمة من قبل الغير باستثناء المصاريف المدرجة في حساب الفوائد والاعباء المماثلة.

➢ **أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة:** يشمل هذا الحساب الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة من أسهم وسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المملوكة، والفوائد المترتبة والمستحق أجلها على السندات ذات العائد الثابت والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل، بالإضافة إلى فوائض ونواقص القيم للتنازلات المحققة عن الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل.

➢ **أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع:** يشمل هذا الحساب الحصص والعائدات الأخرى الناجمة عن الأسهم والسندات ذات العائد المتغير والمصنفة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع، وفوائض ونواقص القيم على التنازلات المحققة عن السندات ذات العائد الثابت والعائد المتغير والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع، بالإضافة إلى خسائر القيمة على السندات ذات العائد المتغير.

➢ **نواتج النشاطات الأخرى:** يتضمن هذا الحساب مجموع نواتج الاستغلال البنكي باستثناء تلك المسجلة في الحسابات 1، 3، 5، 6.

كما يتضمن هذا الحساب الحصص والمداخيل الأخرى الناتجة عن المشاركات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.

➢ **أعباء النشاطات الأخرى:** يشمل هذا الحساب على مجموع أعباء الاستغلال البنكي باستثناء المسجلة في الحسابات 4،2،4،2.

➢ **الناتج البنكي الصافي:** يساوي هذا الحساب الفرق بين نواتج وأعباء الاستغلال المدرجة في الحسابات من1إلى8.

- **أعباء استغلال عامة:** يشمل هذا الحساب خصوصا على: الخدمات، أعباء المستخدمين، الضرائب، الرسوم والتسديدات المماثلة والأعباء الأخرى.
- **مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية:** يغطي هذا الحساب مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالنسبة للبنوك.
- **الناتج الإجمالي للاستغلال:** يساوي هذا الحساب الفرق بين الناتج البنكي الصافي والحسابين 10 و11.
- **مخصصات المؤونات وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد:** يشمل هذا الحساب على مخصصات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق على الزبائن والحقوق المعاد هيكلتها، ومخصصات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى خسائر على المستحقات غير القابلة للاسترداد.
- **استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحقوق المهتلكة:** يشمل هذا الحساب على استرجاعات خسائر القيمة للسندات ذات العائد الثابت والقروض والحقوق على الزبائن والهيئات المالية بما فيها الحقوق المعاد هيكلتها، واسترجاعات المؤونات على الأموال للمخاطر المصرفية العامة، وأيضا استرجاعات المؤونات على المخاطر والأعباء المرتبطة بخطر الجهة المقابلة، بالإضافة إلى الاستردادات على الحقوق المهتلكة.
- **ناتج الاستغلال:** يساوي هذا الحساب الفرق بين الناتج الإجمالي للاستغلال واسترجاعات ومخصصات المؤونات.
- **أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى:** يتضمن هذا الحساب الأرباح أو الخسائر الصافية على تنازلات الأصول المادية وغير المادية الموجهة للاستغلال بالبنوك.
- **العناصر غير العادية (نواتج):** يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **العناصر غير العادية (أعباء):** يسجل هذا الحساب وفي الظروف الاستثنائية العناصر غير العادية مثل حالة نزع الملكية وحالة الكارثة الطبيعية غير المتوقعة.
- **ناتج قبل الضريبة:** يساوي هذا الحساب الفرق بين ناتج الاستغلال وحساب الأرباح أو الخسائر صافية على أصول مالية أخرى والعناصر الغير العادية (أعباء ونواتج.)

- **ضرائب على النتائج وما يماثلها:** يشمل هذا الحساب العبء الصافي للضريبة الواجب دفعها أو المؤجلة على الأرباح.
- **الناتج الصافي للسنة المالية:** يسجل هذا الحساب الربح أو الخسارة للسنة المالية.

4.جدول تدفقات الخزينة

الهدف من جدول تدفقات الخزينة هو اعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة حيث تشمل هذه الأخيرة على الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع، وتعتبر معادلات أموال الخزينة بأنها التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، التي تعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها، فالتدفقات المالية هي دخول وخروج الأموال في الخزينة ومعادلاتها حيث يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

فتعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج المؤسسة الخاضعة وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر انشطة استثمار أو تمويل، أما أنشطة الاستثمار فتمثل الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، وأنشطة التمويل هي أنشطة مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات البنوك. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 29-30)

5.جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية فالمعلومات الدنيا التي يتضمنها جدول تغيرات الأموال الخاصة تخص الحركات المرتبطة: بالنتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة، النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة، عمليات الرسملة وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. أما في عمليات الرسملة فيتعلق الأمر خصوصا بالزيادة والإنقاص وتسديد رأس المال، وتمثل مختلف المجاميع التي تحملها أسطر وأعمدة جدول تغير الأموال الخاصة موضوع الملاحظات المفصلة من أجل شرح طبيعة وتركيبة هذه المجاميع. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 32)

6. الملاحق

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات حيث تشمل معلومات ذات طابع بالغ الأهمية ومفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية. وتتضمن ما يلي: (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 32-34)

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- ✓ مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة.

ويجب ألا يشتمل ملحق الكشوف المالية إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الكشوف المالية على ممتلكات البنوك ووضعيتها ونتيجتها، وأيضا يجب أن تكون ملاحظات ملحق الكشوف المالية محل تقديم منظم. كما يجب على كل حساب من حسابات الميزانية وخارج الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة أن يرسل المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة، ويجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وأن يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

- المذكرة 1: القواعد والطرق المحاسبية؛
- المذكرة 2: المعلومات المتعلقة بالميزانية؛
- المذكرة 3: المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية؛
- المذكرة 4: المعلومات المتعلقة بحساب النتائج؛
- المذكرة 5: المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة؛
- المذكرة 6: المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المذكرة 7: المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة؛
- المذكرة 8: تسيير المخاطر؛
- المذكرة 9: معلومات متعلقة برأس المال؛
- المذكرة 10: العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين؛

- المذكرة 11: المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

7. القوائم المالية المختصرة

هي قوائم مالية مشتقة من القوائم المالية الكاملة وهي قوائم مالية سنوية أو مرحلة تمت مراجعتها، لقيت قبول عام وتزايد الطلب عليها في الأسواق المالية ألن التفاصيل في القوائم المالية الملخصة تكون مختصرة أقل بكثير من القوائم المالية الكاملة، تمتاز بسهولة وبساطة البيانات التي تحتويها هذه القوائم فهي بذلك تحقق منافع لمستخدمي هذه القوائم بتوفير الجهد والوقت والتكلفة من خلال ما تحتويه من معلومات واضحة، مركزة وقابلة للفهم بسرعة.

وبالتالي يجب أن تكون لهذه القوائم عنوان يميزها عن القوائم المالية الكاملة، بالإضافة إلى وجوب وجود اتساق بين القوائم المالية المختصرة والقوائم المالية الكاملة أي يجب أن تشتمل الاثنين على نفس القوائم، فإذا اشتملت القوائم المالية الكاملة على الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة والملاحق فيجب أن تشتمل القوائم المالية المختصرة أيضا على نفس هذه القوائم. (صغير، 2010، صفحة 126)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ABOUBAKER, K. (2025). Islamic Banking in Algeria: Reality and Challenges. *Journal of Economic Additions, 09*(01).
- RAHALI, S., RAHALI, H., & LAKEHAL, N. (2025). ELECTRONIC BANKING: THE NEW FACE OF MODERNIZING THE ALGERIAN SERVICES SECTOR – REALITY AND PROSPECTS. *International Journal of Innovative Technologies in Social Science, 46*(02).
- RAKIBA, S. (2021, Décembre). the algerian banking system: reality, reforms & WTO accession. *Revue Administration et Développement Pour les, 10*(02 (decembre 2021)). Retrieved from https://www.google.com/url?sa=i&source=web&rct=j&url=https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/273/10/2/170777

- TUOVILA, A. (2021, May 11). *Investopedia.* Retrieved from http://investopedia.com

- ابراهيم عبد الباقي اسماعيل . (2016). *إدارة البنوك التجارية.* الأردن: دار غيدار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- أحمد لطفي السيد. (بلا تاريخ). *أدارة المخاطر والسيولة في المصارف.* عمان: دار وائل للنشر.

- البديوي. (2014). *إدارة البنوك.* المكتبة الأكاديمية الخليل.

- الجريدة الرسمية. (2009). النظام رقم 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها. الصادر بالجريدة الرسمية، العدد76.

- القيسي علي عبد القادر. (2018). *الاقتصاد تانقدي و المصرفي.* عمان: دار المسيرة.

- *النظام المالي و البنكي.* (2025 سبتمبر, 2025). تم الاسترداد من AAPI: url=https://aapi.dz/a&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=i /r/systeme-financier-et-bancaire-ar

- *بنك الجزائر.* (2025 أوت, 2025). تم الاسترداد من url=https://www.ban&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=i /k-of-algeria.dz/ar

- *بنك خليج الجزائر.* (سبتمبر, 2025). تم الاسترداد من AGB: url=https://www.agb&rct=j&source=web&https://www.google.com/url?sa=i /.dz

- *جامعة بغداد.* (11 09, 2025). تم الاسترداد من coadec: https://coadec.uobaghdad.edu.iq

- حاج محمد فتاح. (2001). دراسة المخطط المحاسبي للبنوك والمؤسسات المالية النقدية ومدى تطبيقه . *مذكرة ماجستير.* الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر.

- حسن منصور. (2019). *إدارة العمليات البنكيةو النقدية*. عمان: دار النفيس للنشر و التوزيع.
- حسناء مشري. (2010). دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات. *مذكرة ماجستير*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس.
- خالد سحنون. (2022 – 2023). مدخل إلى إدارة البنوك. *مطبوعة بيداعوجية للسنة الأولى ماستر مالية وبنوك*. جامعة ابن خلدون –تيارت.
- رشاد العصار، و رياض الحلبي. (2000). *النقود والبنوك*. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الحق أبو عتروس. (2005). *الوجيز في البنوك التجارية*. قسنطينة: جامعة متنوري.
- عبد الرحمن يسري. (2016). *النقود و البنوك و السياسة النقدية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- فريدة بن شهرة. (2024). المحاسبة البنكية. جامعة الجلفة، الجزائر.
- لخضر علاوي. (2014). *نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقها*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.
- محمد توادري. (جويلية, 2010). قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية / ias ifrs . *ذكرة ماجستير*. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة سعد دحلب.
- محمد حسن يوسف. (2016). *إدارة الخزينةفي البنوك التجارية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- مريم صغير. (2010). القوائم المالية البنكية في ظل معايير المحاسبة الدولية. *مذكرة ماجستير*. البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة سعد دحلب.
- مصطفى حسن عبد الله. (2017). *مبادئ البنوك و النقود*. الاسكندرية: دار الفكر الدامعي.

قائمة الملاحق

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة و عمليات مابين المصاريف

10- الصندوق

11- البنوك المركزية – الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية

12- الحسابات العادية

13- حسابات السلفيات و الاقتراضات

14- قيم مستلمة على سبيل الأمانة

15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة

16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة

17- عمليات داخلية في الشبكة

18- ديون مشكوك فيها

19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها .

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن

22- حسابات الزبائن

23- سلفيات اقتراضات

24- قيم مستلمة على سبيل الامانة

25 - قيم ممنوحة على سبيل الامانة

26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة

28- ديون مشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية

30- عمليات على السندات

31- أدوات شرطية

32- قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الاداء بعد تحصيلها

3202 شيكات برسم التحصيل

33- ديون مكونة من السندات

34- مدينون و دائنون متنوعون

35- استخدامات متنوعة

36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة

37- حسابات الربط

38- ديون مشكوك فيها

39- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

.

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة

41- حصص في المؤسسات المرتبطة ، سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة 47- الاهتلاكات

42- القيم الثابتة المادية و الغير مادية

44- الايجار البسيط

46- خسائر القيمة على القيم الثابتة

48- ديون مشكوك فيها

49- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

45- مخصصات الفروع في الخارج

الصنف 5 : رؤوس الاموال الخاصة والعناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة مؤجلة – خارج دورة الاستغلال

51- مؤونات المخاطر و الاعباء

52- مؤونات منظمة

53- ديون تابعة

54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة

الصنف 6 : جسابات الاعباء

60- أعباء الاستغلال البنكي

62- خدمات

63- أعباء المستخدمين

خسائر القيمة

64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة

الصنف 7 : حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي

76- نواتج متنوعة

77- العناصر غير عادية – نواتج

78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

55- علاوات مرتبطة براس المال و الاحتياطات

56- رأس المال

58- ترحيل من جديد

59- نتيجة الدورة

66- أعباء متنوعة

67- العناصر غير عادية – الاعباء

68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و

69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل

91- التزامات الضمان

92- التزامات على السندات

93 - عمليات على العملات الصعبة

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية

96- التزامات أخرى

98 - التزامات مشكوك فيها

الملحق رقم01: ميزانية البنك

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن – 1
1	الصندوق ، البنك المركزي ، الخزينة العمومية ، مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
	أصول مالية مملوك إلى غاية الاستحقاق			

6	الضرائب الجارية – أصول			
7	الضرائب المؤجلة – أصول			
8	أصول أخرى			
9	حسابات التسوية			
10	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشاركة، أو الكيانات المشاركة			
11	العقارات الموظفة			
12	الأصول التابتة المادية			
	الأصول التابتة غير المادية			
13	فارق الحيازة			
14	**مجموع الأصول**			

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية ـ خصوم			
6	الضرائب المؤجلة ــ خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء			
10	إعانات التجهيز ــ إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)			
	مجموع الخصوم			

الملحق رقم 02: خارج الميزانية

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

الملحق رقم03: جدول حسابات النتائج

	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة			
2	- فوائد وأعباء مماثلة			
	+ عمولات (نواتج)			
3	- عمولات (أعباء)			
	+/- أرباح أو خسائر صافية على			

4 5 6	الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع + نواتج النشاطات الأخرى - أعباء النشاطات الأخرى				
9	**الناتج البنكي الصافي**				
10 11	- أعباء استغلال عامة - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة وغير المادية				
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**				
13 14	- مخصصات المؤونات، وخسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد + استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة				
15	**ناتج الاستغلال**				

16 17 18	+/- أرباح او خسائر صافية على أصول مالية أخرى + العناصر غير العادية (نواتج) - العناصر غير العادية (أعباء)				
19	**ناتج قبل الضريبة**				
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها				
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**				

الملحق رقم 04: جدول تدفقات الخزينة

الرقم	البيان	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية للاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية وغير المادية			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات ولخسائر القيمة الأخرى			
5	+/- خسارة صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل			
7				

	+/- حركات أخرى			
8	**=إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن النتيجة الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر من2إلى7)**			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية			
10 11 12 13	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير المالية - الضرائب المدفوعة			
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العملياتية (** إجمالي العناصر 9 إلى 13)			
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (** إجمالي العنصرين 8، 1 و 14 **)** (أ)			
16 17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية، بما فيها المساهمات +/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات			

18	الموظفة +/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية وغير المادية				
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب)**				
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين				
21	+/- إجمالي التدفقات الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل				
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج)**				
23	**تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)**				
24	**ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معادلاتها (أ+ب+ج+د)** التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (أ) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج)				

	تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معادلاتها (د)				
أموال الخزينة و معادلاتها					
25	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27)**				
26	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)				
27	حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية				
28	**أموال الخزينة و معادلاتها عند الاقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30)**				
29	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم)				
30	حسابات (أصل و خصم) واقتراضات / قروض عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية				
31	**صافي تغير أموال الخزينة**				

الملحق رقم 05: جدول تغيرات رؤوس الأموال

البيان	ملاحقة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن-2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن-2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن - 1						
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 1						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية أثر تصحيحات الأخطاء الهامة						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن – 1						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع تغير فوارق التحويل الحصص المدفوعة عمليات الرسملة صافي نتيجة السنة المالية ن						
الرصيد في 31 ديسمبر ن						